



الكلية العربية الدولية
عمادة الدراسات العليا والبحث العملي
كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية

الاقتصاد السياسي

"رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص الإقتصاد السياسي"

إعداد

ياسر ابراهيم زكي علي رمضان

إشراف

د. أحمد الشهراوي

العام الجامعي

هـ ١٤٤٣/١٤٤٤

م ٢٠٢١/٢٠٢٢



إهداء

إلى أمي ..

إلى الاسم الذي يسري مع الدمّ.

إلى الروح التي عاشت بها روحي .

إلى رفيقة روحي ..

أهدي بحثي هذا، فأنت الوحيدة التي احتملت انشغالي وإرهاقي وقلقي، طوال فترة

دراستي .

شكر وتقدير

للتّجّاح أناس يقدرّون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه، لذا نقدرّ جهودك المضيئة، فأنتَ أهل للشّكر والتّقدير، فوجب علينا تقديرك، فلك منّا كلّ الثّناء والتّقدير.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ...

ثم الشكر الجزيل والعرفان الجميل لمشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور/أحمد الشهراوي

المستخلص

عنوان الرسالة: الاقتصاد السياسي.

المشرف: د. أحمد الشهراوي

الباحث: ياسر ابراهيم زكي علي رمضان

الدرجة العلمية: الدكتوراة الجامعة والكلية: الكلية العربية الدولية - كلية الإقتصاد

العام الجامعي: ١٤٤٤/١٤٤٣ هـ

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الإقتصاد السياسي وماهية علم الإقتصاد

وعلاقتة بالسياسة.

حيث اعتمد المنهج تحليل العلاقة بين علم الإقتصاد السياسي والعلوم الطبيعية والاحصاء والمنطق

والمنهج الاستنباطي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : يوجد استخدام لأدوات التحليل التحليل الإقتصادي

الجزئي والتحليل الإقتصادي الكلي، حيث ينصرف التحليل الإقتصادي الجزئي.

وكانت توصيات الدراسة بناء على النتائج كما يلي :

ضرورة أن يتم استخدام التحليل الراسي في تحليل القوائم التحليل الإقتصادي المقارن مع الإقتصاد

السياسي من نفس الوضع ، وضرورة الربط بين مختلف أنواع الإقتصاد السياسي التخطيطية التي عرفها

المجتمع مع مختلف أنواع تطور الفكر الإقتصادي والسياسي عبر التاريخ .

الكلمات المفتاحية : علم الإقتصاد السياسي ، الأنظمة الاقتصادية ، علاقة الإقتصاد بالعلوم

الاجتماعية.

Abstract

Thesis title: political economy

Name Of Student: Yasser Ibrahim Zaki Ali Ramadan

Supervisor: Dr. Ahmed Al-Shahrawi

Arab International College- College of College and university:

Economics and Administrative Sciences

Academic year:2021/2022

The study aimed to identify the extent to which political economy is used and what economics is and its relationship to politics.

Where the curriculum was adopted, political economy, natural sciences, statistics, logic and the deductive method.

Study recommendations based on the results are as follows:
The need to use vertical analysis in analyzing lists, comparative economic analysis with political economy of the same situation, and the need to link the various types of planning political economy that society has known with the various types of development of economic and political thought throughout history.

Keywords: political economy, economic information, the relationship of economics with social sciences.

ب	إهداء.....
ج	شكر وتقدير.....
د	المستخلص.....
هـ	Abstract
و	فهرس المحتويات.....
١	الفصل التمهيدي(منهج الدراسة).....
٢	المقدمة.....
٣	مشكلة الدراسة.....
٣	أسئلة الدراسة
٤	أهداف الدراسة.....
٥	أهمية الدراسة.....
٥	فرضيات الدراسة.....
٦	مصطلحات الدراسة
٧	الفصل الاول(مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي).....
٨	تمهيد.....
١٠	المبحث الاول: فكرة حول مصطلح علم الاقتصاد السياسي.....
١١	المطلب الاول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه.....
١٨	المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى.....
٢٥	المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد.....
٣٠	المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد.....
٢١	المطلب الثاني:تكلفة الأموال ونوع التمويل
٦٠	الفصل الثاني(تطور الفكر الاقتصادي).....
٦٤	المبحث الاول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم.....
٦٦	المطلب الاول: عند أفلاطون (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م).....
٦٩	المطلب الثاني: عند أرسطو (٣٨٤ ق.م - ٣٢٢ ق.م).....
٧٢	المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.....
٧٤	المطلب الاول: الفكر الاقتصادي في أوروبا.....
٧٦	المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين.....
٨١	المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ١٥.....
٨٣	المطلب الأول: المذهب التجاري.....
٨٨	المطلب الثاني:: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates).....
٩٢	المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي).....
٩٦	المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.....
٩٩	الفصل الثالث(الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها).....
١٠١	المبحث الاول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه.....
١٠٤	المطلب الاول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي.....
١١٠	المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي.....

١١٧.....	المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه.....
١١٩.....	المطلب الاول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي.....
١٢٤.....	المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية.....
١٣٤.....	المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.....
١٣٦.....	المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.....
١٤٠.....	المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي.....
١٤٥.....	المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي.....
١٥٠.....	النتائج.....
١٥٢.....	التوصيات.....
١٥٣.....	المراجع.....

الفصل التمهيدي
منهج الدراسة
(الإطار العام للدراسة)

المقدمة

أن أهمية التحليل الاقتصادي السياسي بدراسة والدقة والتحليل لكل نظام اقتصادي سياسي متعلق بأصوله وقواعده الفكرية التي تضمن نظمة وسياساته الاقتصادية الدولية وإذا كان كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي يقومان على أساس قاعدة اعتقادية واحدة هي المادية أو تقديس المال .

يعرف النظام الاقتصادي السياسي بتعريفات كثيرة وذلك لتعدد خصائصه ومؤسساته . وقد اخترنا تعريفا لأحد الباحثين لعله أفضلها وأدقها ، حيث عرفه بأنه : " النظام الاقتصادي السياسي الذي يمتلك فيه الأفراد آحاد أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة ، كما أن الاقتصاد السياسي هو من العلوم الاجتماعية التي تنمي التواصل و التفاعل والتاثيرات المتبادله بين الاقتصاد و السياسة على المستوي الدولي .

مشكلة الدراسة

تمثل مشكلة الدراسة في الموازنة بين الاقتصاد والسياسة في الساحة الدولية ، فان هناك بعض الاشكاليات حول ضوء ماسبق في صنع السياسات الاقتصادية بطرق متوازنة وفق التعاريف والعناصر المتعارف عليها على مستوى المفاهيم والدراسات السابقة ، حيث إن الخلاف المحتم حول استجابة السياسات والاقتصاد السياسي وتأثيره على الحكومات والدول ، حيث نشأ الاقتصاد السياسي كنظام من الفلسفة وبدء تدريجيا يظهر كمصطلح عام صاحب مقترحات تطبيقية منبثقة من تطوير علماء السياسة والاقتصاد وبذلك يكون سبب وجود الاقتصاد وارتباطة بالسياسة هو إرشاد المجتمع أو الحكومات إلى ما ينبغي فعله بما هو متعلق بالامور السياسية الاقتصادية للدولة.

أسئلة الدراسة

ومن هنا فأن مشكلة الدراسة تتركز وتتمحور حول السؤال الرئيسي التالي الموازنة بين الاقتصاد والسياسة في الساحة الدولية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ١ . ما هية الاقتصاد السياسي حول علم الاقتصاد ومفهومه السياسي ؟
- ٢ . ما خصائص الاقتصاد السياسي وعلاقتة بمختلف العلوم الاخرى ؟
- ٣ . ما مضمون المشكلات الاقتصادية وتأثيرها على السياسة في الساحة الدولية؟
- ٤ . ما مدى استخدام تحليل التدفقات النقدية في إعداد الحاجات الاقتصادية وخصائصها الدولية؟
- ٥ . ما دور الاقتصاد السياسي وعلاقتة بالانتاج الرأسمالية ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى العلاقة التي تربط علم السياسة بعلم الاقتصاد, وذلك من خلال فهم دور العوامل السياسية في تحديد شكل العلاقات الاقتصادية الدولية, تماماً كما هي الحاجة إلى فهم الطبيعة الديناميكية للقوى الاقتصادية في تغيير العلاقات السياسية العالمية.

إن فهم الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ينطوي على الإطلاع على النظريات والأيدولوجيات السائدة لتفسير عمل الاقتصاد السياسي.

حيث يتم من خلالها فهم العلاقة بين الدولة والسوق, كما يتم تحليل القوى المحركة للاقتصاد السياسي الدولي. في نفس السياق, يتم الحديث عن القضايا الجوهرية في الاقتصاد السياسي الدولي مثل النظام النقدي الدولي, التجارة الدولية, الشركات متعددة الجنسية, التبعية والتنمية الاقتصادية. أخيراً, نحاول توضيح التحولات المعاصرة في الاقتصاد السياسي العالمي, بما في ذلك أنماط التفاعل الاقتصادي السائدة بين القوى الاقتصادية العالمية.

إن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي :

- ١ - التعرف على مدى استخدام التحليل الرأسي الاقتصادي في إعداد الموازنة بين الاقتصاد والسياسة في الساحة الدولية.
- ٢ - التعرف على مدى استخدام التحليل أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه وقياس المتغيرات الدولية الاقتصادية .
- ٣ - التعرف على مدى مشتملات منهج علم الاقتصاد في مواجهه السياسة الدولية .
- ٤ - التعرف على مدى استخدام القوانين المالية والاقتصادية وشروط المبادلة الدولية .
- ٥ - التعرف على مدى استخدام الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها.

أهمية الدراسة

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة لإعداد التوازن بين الاقتصاد والسياسة في الساحة الدولية من خلال ما يلي :

- ١ - التخطيط لحل المشكلة الاقتصادية يتطلب الى التعرف على مفهوم ومضمون المشكلة وطبيعتها وخصائصها للتعرف على الحاجات الاقتصادية وتأثيرها على المستوي الدولي والدخلي للدول .
- ٢ - إن النشاط الاقتصادي يحتاج الى التعرف على عملية الإنتاج والمبادلة .
- ٣ - إن النشاط الاستهلاكي يحتاج الى الربط بين الاستهلاك الاقتصادي الدولي والداخلي للدول لتحديد مضمون ومحددات الاستهلاك العالمي.

فرضيات الدراسة

تتجسد فرضية الدراسة في عدم تجريدية التدقيق كعلم وارتباطه بالبيئة التي يعمل فيها كمهنة وتأثره بها وخضوعه للدوافع الاقتصادية والسياسية الموجوده فيها بحيث اصبح اداة بيد ظاهرة العولمة، فيكون بذلك متغيراً تابعاً للاقتصاد والسياسة اللذان يعدان المتغير المستقل

اعتمادا على أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية : لا يتم استخدام أدوات التحليل للتوازن بين الاقتصاد والسياسة في الساحة الدولية. ويشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : لا يتم استخدام العملية الانتاجية ذو الطابع الرأسمالي.

الفرضية الفرعية الثانية : العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الفرضية الفرعية الثالثة : هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الاقتصاد السياسي الرأسمالي

الفرضية الفرعية الرابعة : لا يتم استخدام التخطيط الاقتصادي وفق مصالح الدول النامية

مصطلحات الدراسة

علم الاقتصاد السياسي:

الاقتصاد السياسي يتكون عن طري نظام عام وشامل للمساعدة على إدراك الدراسات التاريخية، وتفسيرها .

يقوم مصطلح الاقتصاد السياسي على العديد من المعاني وأحيانا تكون مختلفة وغامضة في ذات الوقت .

المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة الندرة النسبية للموارد، وعناصر الإنتاج، وتعدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها، أي أن حاجات الأفراد أكبر من الموارد

الحاجات الاقتصادية:

يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان وتطوره، أي أنها شعور الفرد بفقدان شيء ما في حياته، سواء كان عاطفياً أو أخلاقياً أو غير ذلك

النسب المالية :

علاقة مترابطة بين عنصرين (فقرتين) من عناصر القوائم المالية ، الميزانية ، قائمة الدخل ، او الاثنين معا .

الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بالندرة لا يقصد بها الندرة المطلقة وإنما الندرة النسبية والتي هي قدرة الموارد المتاحة على الإشباع بالنسبة لحاجات الأفراد .

التبادل:

تعني تبديل للمنتجات بمقابل ا فرد هدفة في النشاط الاقتصادي اشباع الحاجات الانسانية المختلفة المتعددة معتمدا على ما يحققه بنفسه وما يقدمه له غيره من الأفراد من الخدمات، وما يميز تطور المجتمعات هو تنوع هذه الحاجات واعتماد الناس على بعضهم البعض

عملية الاستهلاك:

الاستهلاك هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع الحاجات الاقتصادية، والذي يأخذ صورة أنها سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة.

الفصل الاول

مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي

المبحث الاول: فكرة حول مصطلح علم الاقتصاد السياسي

المطلب الاول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد

المطلب الاول: المشكلة الاقتصادية

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

تمهيد

من الطبيعي، في هذا المحور الأول، أن نبدأ بعرض الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، من خلال إعطاء نبذة عن أصل نشأة هذا العلم وتطوره، وكذلك تعريفه ومعرفة علاقاته مع العلوم الاجتماعية الأخرى.

ولتحديده يجب أن ينظر إليه في تكوينه وتطوره التاريخي من خلال النظر في الأشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي.

لذلك ينبغي، في هذا المحور، التطرق أولاً إلى إعطاء فكرة حول علم الاقتصاد السياسي، والذي يقتضي فيه تقديم نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد وتحديد مفهومه (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى مواضيع علم الاقتصاد (المبحث الثاني).

المبحث الاول: فكرة حول مصطلح علم الاقتصاد السياسي

المطلب الاول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

الاقتصاد عبارة عن نظام شامل يُساعد على فهم الاتجاهات التاريخية، وتفسيرها والتنبؤ حول السنوات القادمة، ورغم أنّ تعريف علم الاقتصاد السياسي ضروري إلا أنه أكثر صعوبة من سواه، لأنّ كثير من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية تنشأ من اختلافهم حول تعريف الاقتصاد السياسي، وقد يرجع هذا إلى:

١ - اختلاف مناهج الاقتصاد في التحليل من جهة، والاختلاف حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

٢ - أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع أفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

قبل التطرق إلى تعريف علم الاقتصاد وخصائصه التي تميزه عن باقي فروع العلوم الأخرى، نتطرق إلى أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه (المطلب الأول)، ثم علاقته بمختلف فروع العلوم الاجتماعية (المطلب الثاني)، وأخيرا البحث في مناهج علم الاقتصاد (المطلب الثالث).

المطلب الاول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه

يشمل مفهوم مصطلح الاقتصاد السياسي معاني كثيرة وأحيانا مختلفة وغامضة في ذات الوقت . وكثيرا ما يستخدم الناس عامة كلمة اقتصاد فقط في الاحاديث أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الحقيقي الذي تحمله هذه الكلمة في جميع الأحوال^١ .

من أجل دراسة علم الاقتصاد السياسي، يتطلب منا أولا الإشارة إلى أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" (الفرع الأول)، وتحديد مفهومه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي

ان اساس كلمة الاقتصاد السياسي يعود الى التاريخ يعود إلى الكلمات الإغريقية القديمة والتي معناها هو على التوالي بيت، "قوانين" و"مجتمع"، وهو مصطلح يوناني ولم يدخل اصطلاح الاقتصاد السياسي في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح "الاقتصاد" جاء ذكره من طرف أرسطوطاليس ، الذي يقصد استعمال "علم قانون الاقتصاد من المنزل" أو "قوانين المالية الداخلية للمنزل" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل ، وبالتالي فإنّ علم الاقتصاد عند الإغريق يقصد به "مجموعة القوانين أو القواعد التي تسيّر الذمة المالية للمنزل" .

لم يبدأ استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي" بصورة مستقلة حتى أوائل القرن السابع عشر، وهو ما تحقّق في فرنسا على يد **Antoine de Montchrétien** ، حيث يعد أول من استخدم تعبير "الاقتصاد السياسي" ، وقد نشر في سنة ١٦١٥ كتاب بعنوان "المطول في الاقتصاد السياسي" **Traite d'économie politique** ،^٢ والذي أهداه إلى أمير الشام "لويس الثالث عشر" وأمه الوصية على العرش، وكان يهدف من خلاله تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثرواتها . كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة "السياسي" لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات الدولة"^٣ ، وبالتالي فإن إضافة كلمة "سياسي" إلى كلمة "اقتصاد" يدل على إخراج الاقتصاد من النطاق الجماعي المتعلق بالدولة،

^١ أبو حمد رضا صاحب، المخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٦ .

^٢ أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤ .

^٣ إسماعيل محمد هاشم، للدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٣ .

فكلمة "السياسي" مرادف لكلمة "الدولة" **Etatique** ، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها ، فكان همُّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير .

تم نقل المصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على ايدي اقتصاديين مشاهير مثل: وليام بيتي ولكن مع التطوير الذي احدث في النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي **MARSHALL Alfred** سنة ١٨٩٠ ، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية .

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي"، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه الفرنسي **Raymond BARRE** في كتابه "الاقتصاد السياسي" لسنة ١٩٥٩ ، و **Oskar Lange** في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة ١٩٦٢ ، وكذلك الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" سنة ١٩٩٣ ، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة ١٩٨٤ .

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الاقتصاد هو أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة.

الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد السياسي^١

ان تعريف العلم يعد من المفاهيم الاساسية في الدراسات الحديثة والمعاصرة في الوضع الحالي للاقتصاد السياسي، بصورة خاصة مع الجدل الكثير والنقاشات الخاصة بحصر تعريف علم الاقتصاد في الجانب التجريبي، والتساؤل بشأن علمية البحوث الاجتماعية والإنسانية التي تدرس سلوك الإنسان والمجتمع. ويلاحظ أن هذا الاتجاه في تعريف العلم هو وليد التطور التاريخي والخبرة الغربية حول هذا المفهوم. وهنا سيتم تحديد أهم التعريفات التي قدّمت لعلم الاقتصاد (أولاً)، وأهم الخصائص التي يمكن استنتاجها منها (ثانياً)

أولاً: تعريف علم الاقتصاد السياسي

لم يستقر الاقتصاديون على تعريف واحد لعلم الاقتصاد، فقد تعددت التعريفات وفقاً للنظم الاقتصادية التي ينتمي إليها المفكرون، وكذلك تبعاً لنزعة كل كاتب على حده، وكل واحد منها مرتبط بمدرسة معينة، نذكر منها ما يلي^٢:

التعريف الكلاسيكي

حيث طالب العلماء الكلاسيكيون ان يتم بناء التعريف الخاص بالاقتصاد السياسي الموضوعي بموضوعية للوضع الاقتصادي وان يتم نشأة قوانين لنظام اقتصادي يحرر ويرتب وينظم رأس المال وتوزيع المدخولات بين المجتمع، عرفوا الاقتصاد السياسي على أنه علم يهتم بدراسة السلع وتوزيعها وتوزيع المدخولات، والاستهلاك ومن بينهم JIN الذي عرف في كتابه "المطول في الاقتصاد السياسي" الذي نشره سنة ١٨٣٠، علم الاقتصاد بأنه: "هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الخيرات التي تلبى رغبات المجتمع". أو بتعبير آخر هو: "معرفة القوانين التي تحكم تكوين، توزيع واستهلاك الثروات."

^١ البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.

^٢ أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١.

التعريف الماركسي

أسست المدرسة الماركسية أفكارها على التيارات السائدة في القرن التاسع عشر، ومن بينها :

- تعد الفلسفة الكلاسيكية في ألمانيا الخاصة بالاقتصاد السياسي ومن بين أصحابها **Ludwig Feuerbach** في كتابه "نقد التاريخ" سنة ١٨٤٠، ونشر "كارل ماركس" كتاب تحت عنوان "حول مسألة اليهود. ١"
- وكذلك تعد الاقتصاد السياسي الخاص بإنجلترا ومن بين مؤيديه يجب ان نذكر **David Ricardo** الذي صدر له أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد بعنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، وهو يرى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي بفضلله يؤثر على الطبيعة ويسبب في ثراء أمة معينة .
- نادت الكثير في فرنسا من الشعب والعلماء المؤيدين للنظام الاشتراكي و بالاشتراكية الاقتصادية ودورها وهي المترابطة بدور الثورة الفرنسية **Simon** - الذي أصدر كتاب خاص بنقد الاقتصاد السياسي،^٢ وكان يهدف من وراء ذلك إلى وضع اسس وقواعد تحكم عملية الإنتاج نجد أيضا **Frédérich** الذي عرف علم الاقتصاد السياسي على أنه: "علم القوانين التي تسيطر على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري"، ومن خلاله يتضح أن علم الاقتصاد عند الماركسيين هو ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والخيرات المادية في إطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية .

التعريف الكلاسيكي الحديث

ابتداء من سنة ١٨٧٠ حاول الكلاسيكيون الجدد خاصة المدرسة النمساوية تكوين فكرة طالما كانت توصف بأنها فردية، وعلى عكس الكلاسيكيين والماركسيين فإنهم لا ينطلقون من وضع نظام اقتصادي لأنهم يرون أن هذا النظام هو نتيجة عن تجمع السلوكات العقلانية للأفراد في استعمال الوسائل المحدودة، فالأعوان الاقتصاديين يبحثون عن إشباع رغباتهم إذا كانوا مستهلكين وتحقيق أقصى ربح ممكن إذا كانوا منتجين، حيث يرون أن السوق هي التي تخمد هذه السلوكيات الفردية، وعلى هذا الأساس عرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد أنه: "علم الاختيارات (المفاضلات) الفعالة"

^١ البهائي تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

^٢ عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.

تعرفنا على العديد من التعريفات والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد السياسي وبرغم ذلك فالتعريف الأكثر شمولاً وأهمية لدور الاقتصاد وتطور عبر الأزمنة هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة . يتصور هذا التعريف الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية^١ .
ومن هنا ننهي عبارة عامة هي أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية التي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق^٢ .

ثانياً: خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض

الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد . وهي كما يلي:

- علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.

- من المميز في علوم الاقتصاد السياسي الدولي ان علومه متطورة لدراسة وتعليمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردّها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

- إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية .

- تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.

- إنه العلم الذي يتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.

^١ علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عككون، الجزائر، ٢٠٠٦ .

^٢ عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤ .

-الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان^١.

-الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

^١ عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، ٢٠١٤.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

هناك ارتباط قوي ومتين بين المعرفة العلمية الحديثة والقديمة للاقتصاد السياسي المختلط بناء عليه يظهر علاقة تفاعل تكون على شكل تأثيرات بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم يترك بصمات واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى (الفرع الأول)، العلوم التطبيقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلاً كبيراً بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع (أولاً)، والقانون (ثانياً)، وعلم السياسة (ثالثاً)، والتاريخ (رابعاً)، وعلم النفس (خامساً).

أولاً - علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

يعد الاقتصاد وعلم الاجتماع مهمه في ربط الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع حيث ارتبط السلوك الانساني وتأثيراته على علم الاقتصاد اتجة الكثير من العلماء أنها تقوم على علاقة مرتبطة بالتحليل الاقتصادي وعلاقتة بعلم الاجتماع حيث يتم عن طري العمل والمعرفة بـ كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، وبناء على ذلك تظهر علم الاجتماع بدورة لمعرفة السبب الذي يؤدي بالأفراد إلى التصرف على الوضع الذي اختاروه^١.

^١ ويليام ستانلي جيفنسون، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.

فعلوم الاجتماع تقدم للبحاث المهتم بالعلوم الاقتصادية السياسية المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم^١.

يتلوي كلا من علم الاقتصاد و الاجتماع في العديد من المواضيع، فالثراء هو يكون اساس علم الاقتصاد السياسي الغير متاح الا في المجتمع ولا يظهر ويبرز إلا عن طريق العمل ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية^٢.

ثانيا - علاقة الاقتصاد بالقانون

تقوم في كل المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات المتولين مختلف وظائف السلطة على مستوياتها المختلفة، ويصير الحديث عندئذ عن ما يسمى بالقانون العام، ثم علاقة الأفراد فيما بينهم ويصبح الأمر حينئذ داخلا في نطاق ما يعرف بالقانون الخاص والقانون في الحالتين يعتبر إطارا يتم في داخل النشاط الاقتصادي، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والتمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ.

فمثلا ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الأساسية الواقع الاقتصادي، والصلات المتقدمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع

^١ بولي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر،

^٢ BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992.

تنظيمه القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الاقتصادي^١.

ثالثاً - علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة للجماعة، ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي". كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر وتأثرها واضحاً بالأوضاع الاقتصادية.

رابعاً - علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ^٢

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية.

كما دعت أهمية العلوم الخاصة بدراسة التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لفحص المؤسسة السياسية والاجتماعية من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين.

^١ جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رهاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

^٢ إيمون باتلر، للمدرسة النساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.

خامسا - علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية^١.

إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين، فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلا، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تراحم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة^٢.

^١ جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

^٢ عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٦، ص ٨٩-٩٠.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق (أولاً)، والإحصاء (ثانياً)، والرياضيات (ثالثاً).

أولاً - علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من دراسات وابحاث متعددة للعمل على الانماط الاقتصادية والسياسية المنطية المختلفة، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطاً وثيقاً، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج.

إن علم النظريات بالاقتصاد السياسي لا يكون منضبط إلا إذا كانت قائمة على المنطق ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف المحلل كيف نستعمل البديهيات والمسلمات، ويبنى عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية.

ثانياً - علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديدًا من مجموعة العلوم الطبيعية^٢. نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أنّ دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إمّا من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك على دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية .

ثالثاً - علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم . وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلاً عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء^٣.

^١ جوزيف أ. شوميتز، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

^٢ قبايلي طيّب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

^٣ أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقرئ: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية للمسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية

فى علم الحساب كما لا يخفى على القارئ الذى درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق،
واستخدام الأسلوب الرياضى فى الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً
سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة فى شكل كمى . ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف
يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضى فى بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج
المتوقعة.

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وأن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لا بد من إتباع خطوات معينة تعرف بالتحليل العلمي .
لدراسة هذا الموضوع، ينبغي الإشارة أولاً إلى مشتقات منهج علم الاقتصاد (الفرع الأول)، ثم تبيان منهج أو طريقة البحث في علم الاقتصاد (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مشتقات منهج علم الاقتصاد^١

يقوم العلم الاقتصادي الخاص بالاقتصاد السياسي على الموارد، وهذه الموارد عبارة عن صورة بسيطة من الواقع التي تقوم على الكثر من الفرضيات^٢ ويتم طرح الفرضيات أولاً، ثم يجري اختبار كل فرضية على حدة عن طريق البيانات التجريبية، وفي حال ثبوت صحتها يتم تحويلها إلى نظرية أو قانون أو قاعدة، وتستخدم أيضاً هذه النماذج في استنتاج التنبؤات وعليه، سنتناول موضوع ومنهج علم الاقتصاد (أولاً)، والقوانين الاقتصادية (ثانياً).

أولاً: موضوع ومنهج علم الاقتصاد

إن العلم هو موضوع المعرفة الإنسانية المنظمة، بالطبيعة والمجتمع والفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر، وكل معرفة علمية تعرف بموضوع وطريقة أو أسلوب. فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع . وأن موضوع علم الاقتصاد يحيلنا إلى ميدان الدراسة بمعنى الوقائع والظواهر الاقتصادية، التي هي محل الدراسة والتفسير^٣.

^١ (https://www.academia.edu/ (DOC | Ashraf Mansour - Academia.edu. | المدرسة النمساوية |
(Consulte le: 11/05/2020).

^٢ بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠.

^٣ طرطر أحمد، "بعض آراء المقرري الاقتصادي والوقائع المواقبة لعصر: النمودج"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ١٩٥-١٩٦.

وبناء على التحدث عن طرق البحث في الاقتصاد بشكل عام في العلوم الطبيعية والاجتماعية وهو يعتبر من المسائل التي تكوم في مواجهه الباحث في كل الفروع المعرفية الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة، فهذا المنهج يؤدي بنا إلى التقنيات والوسائل المستخدمة لتفسير الوقائع محل الدراسة والتفسير للظواهر الاقتصادية، والتي تتمثل في القوانين التي تحكم هذه الظواهر.

ولما كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي، فإنه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية الأخرى باعتبارها أحد فروع المعرفة الداخلة فيها^١.

ثانيا: القوانين الاقتصادية

تُعبّر القوانين الاقتصادية عن اساس العمليات الاقتصادية الحالية، وهي داخلة ضمن علاقات الإنتاج. ولكن الاساس الجوهرى هو الظاهر و ليس متطابقين، ولو كان متطابقين لما كانت هناك حاجة إلى علم الاقتصاد، وكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية، وهي معرفة تقصد إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً. أما إذا أخذنا أحد فروع المعرفة العلمية المختلفة، فيقصد بهذه القوانين: "مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر . "

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كالنظام الرأسمالي مثلاً، ويفتقد جزءاً كبيراً من أهميته في ظل نظام اقتصادي آخر، كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها من قوانين وضعية (١)، إلى قوانين موضوعية (٢)

القوانين الوضعية

إن القوانين الوضعية الاقتصادية وفقاً لهذا التصور، هي قوانين تطبق على كل المجالات التي تدخل في مفهوم الاقتصاد، أي تشمل المواضيع القانونية العامة والخاصة التي تتعلق بالاقتصاد . وحتى بالنظر إلى مفهوم الاقتصاد نفسه الذي يشمل كل الأعمال المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، التبادل، واستهلاك الثورات .

^١ قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق للمستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠.

يمكن أن نخلص إلى أن القوانين الوضعية هي مجموعة القواعد الهادفة لضمان التوازن بين المصالح الخاصة والعامة للأعوان الاقتصاديين والمصلحة الاقتصادية العامة^١، وأمام هذا التنوع والاختلاف يمكن القول حسب النظرة الموسعة، أن القوانين الوضعية هي القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، لذلك يمكن إلغائها أو تعديلها في أي وقت حسب الظروف، مثل: التقنين التجاري، قانون الجمارك، قانون حماية المستهلك، قانون المنافسة، القانون المصرفي... الخ.

وهي كذلك مجموعة من القواعد المطبقة على أشخاص القانون في إطار أنشطتهم الاقتصادية، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد القانونية الواردة على النشاط الاقتصادي سواء فيما يتعلق بتنظيمه ووظيفته وهدفه.

القوانين الموضوعية

يُعتبر القانون الموضوعي تعبير عن العلاقات الموجودة بين الظواهر الحقيقية أو الواقعية، فعندما تتعلق بعلاقات وظواهر اقتصادية نكون أمام القوانين التي يجب أن يوضحها الاقتصادي، فالقوانين الموضوعية منبثقة عن واقع العلاقات الاقتصادية القائمة والمتكررة بين الظواهر الاقتصادية، وهي غير ثابتة تتغير بتغير هذه الظواهر، ومما لا شك فيه أن علم الاقتصاد له فرضياته وقوانينه ونظرياته، تلك القوانين القابلة للتعميم في كل زمان ومكان. مثل: قانون العرض والطلب، التداول النقدي، الأسواق. وأخيراً، يمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي:

- تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.
- تتميز القوانين الاقتصادية بعدم دقتها الحسائية، فلا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين. وتمدنا النظرية الاقتصادية بنماذج لهذه القوانين الاقتصادية.

^١ علي سعيدان وعلي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عككون، الجزائر، ٢٠٠٦.

^٢ خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، ٢٠٠١.

الفرع الثاني: منهج البحث في علم الاقتصاد

يراد بمنهج البحث الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قانون عام، أو هو المنهج الذي تختلف فيه الطرق المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي . ويعتمد علم الاقتصاد في تحليل ومناقشة النشاط والقضايا الاقتصادية على تطبيق مناهج فكرية وعلمية عديدة، أهمها المنهج الاستنباطي (أولاً)، والمنهج الاستقرائي (ثانياً)

أولاً: المنهج الاستنباطي

يقوم هذا المنهج أو الطريقة على أساس التجريد، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية، وهذه الطريقة في البحث العلمي تستند على فروض عامة كلية تقبل صحتها بصفة مسبقة، والتي نستخرج منها قوانين وأحكام جديدة، فهي عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات خاصة أو وسائل جزئية .^١ فموضوع الاقتصاد السياسي محدّد بأمر يتعلق بعلاقات اجتماعية تأخذ المكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، مثلاً: تحديد سلع ما يعود إلى عدة عوامل (حكم عام) — العوامل المؤثرة — (حكم خاص) — العرض والطلب — النقد — التقنية. يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها أن تكون نقطة البداية واقعية وحقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة، وينبغي دائماً مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج. وفي جميع الأحوال ينبغي عند تقدير النتائج بهذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم على أساس افتراضي، هذا فضلاً عن أنها طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات .^٢

^١ جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رهاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

^٢ دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠.

ثانيا: المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة، وهذا المنهج الاستقرائي يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظريا، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحصر على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة. ^١ وعليه، نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، مثلا من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله .

غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحدهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين طريقتي الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلتاها متكاملتان لا متعارضتان وضرورتان كمنهج للبحث في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى ^٢.

^١ جيمس فولنشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١.

^٢ دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠.

المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد

المطلب الاول: المشكلة الاقتصادية

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

تتعدد مواضيع علم الاقتصاد بتزايد وتطور الحياة الإنسانية في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد تعرض الإنسان في نشاطه اليومي عراقيل ومعوقات، لا بد عليه من مواجهتها، ومنها قلة الموارد والوسائل اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى "المشكلة الاقتصادية". ولمواجهتها والحصول على السلع لتلبية حاجيات الإنسان، فهو يقوم بنشاط اقتصادي. والمشكلة الاقتصادية تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان .

وعلى هذا الأساس، يقتضي الأمر التطرق في البداية إلى دراسة المشكلة الاقتصادية (المطلب الأول)، وأخيرا النشاط الاقتصادي (المطلب الثاني).

المطلب الاول: المشكلة الاقتصادية

تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم هذه الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات. بصرف النظر عما يكون قد بلغه التطور الاجتماعي للفرد، فإنه يتحتم عليه مواجهة ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية (الفرع الأول)، وبعدها الحاجات الاقتصادية التي يحتاج الفرد لإشباعها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة النسبية للموارد، الإنتاج، وتعدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها، أي أن حاجات الأفراد أكبر من الموارد^١ وعليه لا يوجد تناسب بين ما يتوفر من موارد محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة. وعليه، يجب تعريف المشكلة الاقتصادية، وتحديد طبيعتها (أولاً)، ثم حصر الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية، وخصائصها (ثانياً)، وبعد ذلك تحديد أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية (ثالثاً)

أولاً: مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

لدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى مضمون المشكلة

الاقتصادية (١)، وتحديد طبيعتها (٢)

مضمون المشكلة الاقتصادية

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تعبر عن عدم التناسب أو عدم التوازن أو التناقض أو عدم التوافق بين الموارد والحاجات، والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحياتها لاستخدامات متعددة بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تتعدد وتفاوت في أهميتها النسبية. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في محاولة الفرد أو المجتمع التوفيق بين حاجاته غير المحدودة، والتي تختلف في أهميتها النسبية والموارد المحدودة التي تصلح لاستخدامات

متعددة^٢

^١ زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

^٢ زنب حنين عوض الله، سوري عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

تكمّن المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى "مشكلة الندرة" في محدودية الموارد الاقتصادية، وندرته النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا.^١

ارتكازا على هذا المضمون، يتم تناول بعض المعاني التي قد تساهم بدرجة أو بأخرى في توضيح الأبعاد الحقيقية لماهية المشكلة الاقتصادية من ناحية الشروط والمعطيات والخصائص. وعليه يمكن، حصر وتحديد الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الآتي^٢:

- (أ) - تعدد الحاجات وبالتالي وسائل إشباعها .
 - (ب) - تفاوت الأهمية النسبية للحاجات الإنسانية.
 - (ج) - عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة.
 - (د) - ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل.
 - (هـ) - وجود استعمالات بديلة للموارد.
 - (و) - سعي الإنسان لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل جهد ممكن في سلوكه الاقتصادي، أي بصفته كمنتج وكستهلك.
- يشكل كل من الشرطين رقم (أ) و (د) الشروط الضرورية لقيام المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تمثل ما يعرف بمعطيات المشكلة الاقتصادية .

طبيعة المشكلة الاقتصادية

كل حياة اقتصادية تقوم على الوجود المتلائم للإنسان والموارد، فالإنسان بحكم تكوينه الطبيعي والنفسي والاجتماعي له مجموعة من الحاجات التي يجد إشباعها في الموارد التي تقدمها له الطبيعة. ويلاحظ أن إشباع البعض من هذه الحاجات ميسر، لأن الطبيعة قدمت وسائل إشباعها بكميات كافية، دون مضیعة للوقت أو تحملا للجهد، وهو ما أطلقنا عليه الموارد الحرة، والتي لا تثير أية مشكلة اقتصادية .

أما بالنسبة للنوع الأخر من الموارد، وهو الموارد الاقتصادية، وهي التي تتصف بالندرة فهي جد مختلفة، حيث أن هناك جانب كبير من الوسائل التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة لا تكفي بكمياتها المحدودة لهذا الإشباع^٣.

^١ جيمس فولشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١.

^٣ زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

من هذا الوضع تنشأ ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، التي تنطوي طبيعتها على مضمون واحد ذو

وجهين، يتشكلان من التقابل بين الحاجات المتعددة والوسط المحدود الإمكانيات.^١ وهما:

أولاهما: أي الوجه الأول للمشكلة الاقتصادية، إنما يتمثل في كون أن الموارد التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية غالباً ما لا تصلح في صورتها الأولى لهذا الإشباع. وهذا ما يشير قضية أو موضوع الإنتاج، وما تنطوي عليه من عمليات التفاعل المستمر بين الإنسان وتلك الموارد التي تتوفر في الطبيعة، من خلال قيام الإنسان بتناول ما يجده في الطبيعة من الأشياء ليخضعها لجهده الذهني والعضلي في صورة مجموعة من عمليات معالجة وتغيير خواصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من أجل جعلها أشياء نافعة أي وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية .

ثانيهما: الوجه الآخر للمشكلة الاقتصادية، بقضية أو موضوع التوزيع، والتي تنتج من التقابل بين الحاجات غير المحدودة للإنسان والموارد التي على كثرتها تعتبر محدودة بالنسبة للحاجات. ومن ثم فلا بد من توزيع تلك الموارد على الحاجات غير المحدودة، وغني عن البيان أن هذا التوزيع يسبقه توزيع آخر هو توزيع المواد على فروع الإنتاج، ذلك التوزيع الذي تقتضيه طبيعة عمليات الإنتاج اللازمة والضرورية لإشباع الحاجات.

بناء على التحديد والتحليل السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية، فإنه ربما يكون من المفيد أن

نشير إلى أن هناك فريق من الاقتصاديين من يتواضع على اعتبار اصطلاح أو تعبير المشكلة

الاقتصادية مرادف لاصطلاح أو تعبير الندرة، بالتحديد السابق لمفهومها^٢.

إلا أنه من ناحيتنا، فإننا نعتبر أن المشكلة الاقتصادية تمثل صياغة للقضايا الأساسية المرتبطة

بإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الثروة، باعتبارها تمثل موضوع علم الاقتصاد.

^١ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

^٢ ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ٢٠٠٤.

ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية^١

تتمثل الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية في كونها ما هي إلا: مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة، ومشكلة اختيار وتضحية. وسنتناول هذه الخصائص الأساسية الثلاثة على التوالي:

مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة

بمعنى أن مضمونها وأركانها تنطبق على الفرد والمجتمع ككل. فأى فرد (فقير كان أم غني) وأى مجتمع (بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي والاجتماعي، أو مرحلة تقدمه الاجتماعي والاقتصادي) يواجه المشكلة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وصور متباينة. والندرة هي أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أي مشكلة على الإطلاق. والندرة المقصودة هنا هي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة.

كما أنها مشكلة أبدية ودائمة، بمعنى أن الإنسان منذ أن خلقه الله وبالتالي المجتمع، واجه ويواجه وسيواجه مستقبلاً هذه المشكلة، طالما استمر التسابق بين تزايد الموارد وتزايد الحاجات الإنسانية وتنوعها وتجديدها. وحتى عندما تزايد قدرة الفرد على إشباع رغباته جميعاً فإنه تنور في نفسه دائماً رغبات جديدة في حاجة هي الأخرى إلى الإشباع، وهو الحال كذلك بالنسبة للجماعة.

مشكلة اختيار وتضحية

يمكن تفسير ذلك من كون أنه يترتب على تزامن الحاجات غير المحدودة التي تتفاوت في أهميتها النسبية على الموارد المحدودة، والتي تصلح لاستخدامات متعددة، ضرورة التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الآخر. ومن هنا يتعين على الفرد أو المجتمع أن يختار أو يفاضل بين حاجات مختلفة، ثم يقرر أي الحاجات أولى بالإشباع، وبالتالي ما هي الحاجات التي لا مفر من بقائها دون إشباع في وقت معين. ومتى حدد الفرد أو المجتمع موقفه من التفضيل والاختيار، أصبح من المتعين عليه أن يوزع الموارد التي في حوزته بالطريقة التي تكفل إشباع الحاجات التي اختارها أو فضلها على غيرها^٢.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن المشكلة الاقتصادية كمسألة اختيار وتضحية لا تنشأ فقط من ندرة الموارد بالمقارنة مع الحاجات، وإنما أيضاً لكون أن هذه الموارد لها استعمالات متعددة وبديلة، ولذلك يترتب على توجيه مورد معين إلى استخدام معين ضرورة التضحية بأوجه الاستخدام الأخرى. ويعرف هذا بنفقة الاختيار أو التضحية، مثال: نفترض أن قطعة أرض تصلح لبناء عمارة أو للزراعة، فإذا ما تقرر استخدامها للبناء، فإن هذا يعني التضحية باستخدامها في الزراعة^٣.

^١ سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

^٢ شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٩٣.

^٣ صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

ثالثا: أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية

يطرح التحديد السابق المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية^١.

وأهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي:

الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟

طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، فمن المحتم عليه أن يفاضل ويختار بين الحاجات المتعددة على ضوء أهميتها النسبية وحجم موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة. وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى (والذي يعني بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الأخرى)، يمكن على أساسه تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها. ومتى تم تحديد هذا، فإنه بعد ذلك يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات ... الخ.

الثاني: كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ وبديهي أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة. ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق أو فنون الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها^٢.

^١ عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.

^٢ عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ٢٠٠٩.

الثالث: لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟
يتطلب هذا السؤال التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج. فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر من أعقد وأخطر المشكلات، وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين لاتصالها الوثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية .

الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية

تعتبر الحاجات الإنسانية ضروريات اقتصادية بالنسبة للإنسان، وهي مصطلح ثقافي واجتماعي يتغير من زمان إلى آخر، فهي جزأين مادي نظراً لاحتياج الإنسان لها وثقافي اجتماعي لأنها غير محدودة أو لا نهائية، فهي متزايدة ومتغيرة كلما مرت عليها مدة من الزمن . لذلك سنتطرق إلى تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها (أولاً)، وبعدها تحديد خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها (ثانياً)، وأخيراً الموارد الاقتصادية (ثالثاً)¹

أولاً: تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها

لا يمكن للإنسان في مختلف أطواره أن يستغني عن نظام الحاجات، فهو يحتاج إلى العديد من الأشياء والخدمات لإشباع رغباته وسد حاجاته، ولكن التمايز البشري يكمن في طبيعة التعامل مع هذا النظام، وسبل توفير حاجيات الإنسان، إذ أنه تتوفر لديه حاجيات بيولوجيا واقتصادية، يعتبر توفيرها وإشباعها ضمن الأطر المشروعة سبباً لبقاء الإنسان على وجه هذه الأرض.
وعليه، سنتطرق إلى تعريف الحاجات (١)، ثم تحديد عناصرها (٢)

تعريف الحاجات الاقتصادية

يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان وتطوره، أي أنها شعور الفرد بفقدان شيء ما في حياته، سواء كان عاطفياً أو أخلاقياً أو غير ذلك، فهي رغبة يحس بها في صورة ألم جسماني أو نفساني، تدفعه إلى بذل جهد معين من أجل إشباعها. وبعبارة أخرى،

¹ عبد الحمادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، ١٩٩٩ .

تعرف الحاجة بأنها رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور (كسلعة) أم غير منظور (كخدمة). مثل: (التعليم - العلاج - الأمن... الخ)، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها.

ومن هذه الحاجات ما يعتمد على وسائل مادية لإشباعها، ومنها ما لا يعتمد على ذلك كالحاجات المعنوية، فمثلا الحاجة إلى الغذاء تنشأ حينما يشعر الإنسان بالجوع، وبالتالي فإنه يتحرك من أجل الحصول على شيء معين يشبع هذه الحاجة^١. وبناء عليه، فإن الحاجة تخلق شعور بالحرمان يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان، فهي تعبر عن حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي، تدفع الإنسان إلى السعي للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها. وعليه يمكن القول بأن الحاجات تمثل الطاقة الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه إلى بذل حجم معين من الجهد العضلي أو الذهني في تعامله مع الأشياء المختلفة، لكي يجعل منها وسائل وسلع مختلفة لإشباع حاجاته^٢.

عناصر الحاجات الاقتصادية

واضح من التحديد السابق للحاجات، أن كلمة الحاجة بالرغم من أنها تشير معان متعددة، قد يترك أمر تحديدها تارة لعلماء الاقتصاد وتارة لعلماء الاجتماع والنفس والطب، إلا أن الحاجة تدل دائما على كونها حالة نفسية تتحلل، أي كان موضوعها، إلى ثلاثة عناصر أو أوجه. وهي:

أ- إحساس بالألم أو الشعور بالحرمان.

ب- معرفة وسيلة من شأنها أن تطفى هذا الإحساس أو الشعور بالألم.

ج- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

بالطبع، فالمسألة لا تعدو أن تكون ثلاثة أوجه لحالة نفسية، وليس وجود ثلاثة عناصر منفصلة في الواقع. ما دام أن وجود الحاجة في نفس الإنسان يولد إثارة، وهذه الإثارة تولد الرغبة، وهذه الرغبة تولد بذل المجهود في سبيل إشباع هذه الرغبة حتى تزول الإثارة.

^١ علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عككون، الجزائر، ٢٠٠٦.

^٢ عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.

ثانياً: خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها

تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية (١)، كما وأنها تنقسم أو تصنف إلى عدة أنواع (٢)

خصائص الحاجات الاقتصادية

للحاجة خصائص متعددة تسهم، بالإضافة إلى ما تقدم بيانه، في تحديد عناصر محتواها

الموضوعي. ولعل أهم هذه الخصائص تتمثل فيما يلي^١:

أ- قابلية الحاجة للإشباع

يمكن تقرير إذا ما تركز الاهتمام على حاجة واحدة، كقاعدة عامة أن كل حاجة قابلة للإشباع، وبمعنى أن قدراً معلوماً أو محدوداً من الأموال يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدراً من الإشباع. فالإنسان قد يحتاج إلى عدد معين من قطع الأثاث، وقد يحتاج إلى سيارة أو سيارتين أو إلى عدد من الكتب، أو إلى وقت معين لسماع الموسيقى. ومن ثمة فإن كل حاجة من هذه الحاجات لها قدر معين يشبعها، وبعد الحصول عليها لا يصبح الإنسان بحاجة إلى مزيد من الإشباع في وقت معلوم.

ب- قابلية الحاجة للانقسام

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجياً بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباعها، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماماً، كذلك فإن الحاجة إلى الملابس يمكن إشباعها جزئياً بشراء عدد قليل من الملابس، أو بشراء ملابس رخيصة.

وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل الإشباع نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه

الوسائل من حيث الجودة^٢.

ت- قابلية الحاجة للقياس

هناك بعض الظواهر التي، يمكن قياسها باستخدام، والأحجام يمكن ان تقاس بالأمتار المكعبة، والأوزان يمكن قياسها بالرطل أو الطن وإلى جانب ذلك هناك بعض الظواهر الأخرى التي وإن كان لا يمكن قياسها كمياً، إلا أنه يمكن مقارنتها وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً، مثل: ظاهرة الجمال، وظاهرة

^١ عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، ٢٠١٤.

^٢ كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠.

الصور الزيتية، لا يمكن قياسها كميا، ولكن يمكن ترتيبها حسب درجة جمال كل منها، وما يصدق على ظاهرة الجمال يصدق على ظاهرة الحاجة.

إذ لا يمكن قياسها كميا، ولكن يمكن ترتيبها من حيث حدتها، فالحاجة إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إليه بالأمس، كما يمكن القول أن الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملابس .

ث- قابلية الحاجة للاستبدال أو التكامل

قابلية الحاجة للاستبدال أي أن الحاجات تعوض في الغالب بحاجات أخرى يكون إشباعها أكثر سهولة من إشباع الحاجة الأولى، وعادة ما توجد سلعة تحل محل أخرى، ودرجة التعويض هذه تختلف من سلعة إلى أخرى اعتمادا على مدى ضرورة الحاجة^١ كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض، فالحاجة لشرب الشاي يكملها الحاجة إلى الماء والوقود والشاي والسكر والأواني. والحاجة إلى التدفئة لا يكفي لإشباعها ارتداء ملابس ثقيلة، بل لإشباعها أيضا لا بد من تناول طعام خاص يمد الجسم بالسرعات الحرارية . وهكذا نجد الحاجة الواحدة تستدعي حاجات أخرى، بحيث تتربط الحاجات وتتكامل.

ج- قابلية الحاجة للتنوع والتعدد والتزايد باستمرار

حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، وهي في مجموعها تتزايد باستمرار . فالحاجات الإنسانية تتميز بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد مع مرور الزمن، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات المطلوبة في القرون الماضية وتلك الحاجات المطلوبة في وقتنا الحاضر.

^١ لعشيب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.

أنواع الحاجات الاقتصادية^١

تنقسم حاجات الإنسان إلى عدة أنواع، نذكر البعض منها بشكل عام:

أ- الحاجات المادية والحاجات المعنوية

الحاجات المادية، هي التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية (سلع وخدمات)، أي أن إنتاجها يتحمل تكاليف مادية. وهذا يعني أن لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، كالحاجة إلى الغذاء والملبس والسكن والمواصلات أما الحاجات المعنوية، فهي تلك التي يتم إشباعها عن طريق بذل الإنسان جهدا فكريا والتي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، كالحاجة إلى التعليم والصحة والصدقة والأخلاق.

ب- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

الحاجات إلى حاجات ضرورية وأخرى حاجات كمالية الضرورية، هي تلك الحاجات التي يعتبر تلبيتها إلزامية أو ضرورية لمعيشة الفرد، والتي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشرب والعلاج والطعام. أما الحاجات الكمالية هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها، فهي ليست ضرورية وغير إلزامية لمعيشة الإنسان. مثل: السفر، المطالعة، الاستماع إلى الموسيقى. فهي لا تهدد وجوده^٢.

ج- الحاجات الفردية الخاصة والحاجات الاجتماعية (الجماعية)

الحاجة الفردية، هي تلك التي تتصل مباشرة بشخص الإنسان وحياته الخاصة، والتي يمكن إشباعها بشكل فردي، ويقتصر نفعها على فرد واحد ولا يفيد منها فرد آخر، كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحيات الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى التعليم وتوفير الأمن والعدالة ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة لتحقيق الصالح العام. والعبرة في فردية أو جماعية إشباع

^١ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.

^٢ محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.

الحاجات ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الإشباع، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الإشباع أو عدم تنظيمها له^١.

ثالثاً: الموارد الاقتصادية

أن الفرد يعيش في العالم الاجتماعي، التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعاً مكانياً، حيث تتوافر في أماكن معينة وتقل في أماكن أخرى، وحتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو من أكثر العوامل ندرة على الإنسان. فوجود حاجات إنسانية يعني في نفس الوقت وجود وسائل صالحة لإشباعها ومعرفة بوجودها وصلاحياتها، ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد والتي تحتاج إلى تعريف (١)، وأن لهذه الموارد شروط وعوامل (٢)، وأنواع (٣)

تعريف الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بالندرة لا يقصد بها الندرة المطلقة وإنما الندرة النسبية والتي هي قدرة الموارد المتاحة على الإشباع بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة. كما يمكن تعريف الموارد على أنها كل ما يصلح من أشياء ووسائل لإشباع الحاجات الإنسانية. أو هي وسائل يسعى الإنسان للحصول عليها لإشباع حاجاته^٢.

^١ محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٩.

^٢ محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

شروط الموارد وعواملها

شروط الموارد

حتى تكون السلعة اقتصادية يجب توفر عدة شروط، كما يلي:

- أن تستجيب هذه السلع لراغبات وحاجات الإنسان، فإذا كانت مادة لا يرغب فيها فهي لا تعتبر ثروة اقتصادية، مثل الأوساخ.
- إمكانية استغلالها من الإنسان، وهذا الشرط مرهون بمدى تطور الميكانيزمات التكنولوجية.
- أن تكون موجودة بقدر نسبة حاجة الإنسان أي أن توفرها نسبي^١.

عوامل ندرة السلع الاقتصادية

- تتكون عوامل ندرة السلع الاقتصادية من عدة عوامل طبيعية وتنظيمية واجتماعية.
- عوامل طبيعية: كلما قلت مادة (ثروة) في الطبيعة زادت قيمتها لدى الإنسان، مثل الذهب.
- عوامل تنظيمية: تتلخص في أن القانون قد يمنع استيراد أو إنتاج مادة معينة، مثل السلع المقلدة.
- عوامل اجتماعية: مثل الدين الذي يمنع أكل لحم الخنازير، وإنتاج بعض السلع.

أنواع الموارد الاقتصادية

موارد طبيعية: هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة. يمكن القول أن الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجود هذه الموارد، وإنما تعتبر هبة من هبات الطبيعة. وكان الاقتصاديين يطلقون عليها اسم "الأرض".

فهناك دول عربية غنية بالموارد الطبيعية كالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول أخرى غنية بالأراضي الزراعية مثل السودان واليمن والصومال لكنها فقيرة بالموارد المادية لاستغلال هذه الثروات^٢.

^١ محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١.

^٢ محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة تحفة الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٨٤.

موارد بشرية (العمل): وهي القدرة الإنسانية من عمل وفكر، أي الطاقات الذهنية والجسدية للإنسان، ويطلق عليها الاقتصاديين عادة اسم "العمل". فمثلا دول كالجائر، مصر، الأردن، سوريا، واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دول مصدرة لليد العاملة بعكس دول الخليج التي تعتبر فقيرة بالموارد البشرية وتعتبر دول مستوردة لليد العاملة، لكنها غنية بالموارد الطبيعية ١.

موارد اقتصادية (السلع الرأسمالية): وهي موارد مصنوعة قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته واحتفظ بها للاستخدام في فترات مقبلة. فهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية، مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها. وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج ٢.

١ محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظومات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٢ عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦،

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي هو العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، والذي يقصد به مجموعة الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الإنسان قصد استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها، حتى تصبح صالحة للاستهلاك فهدف الإنسان هو إشباع رغباته باستهلاك السلع والخدمات التي يرغب فيها، وعليه أن يقوم بإنتاج هذه السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين لاستهلاكها، لأن الفرد لا يمكنه أن يقوم بمفرده بإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها^١.

يتم النشاط الاقتصادي وفقا للعديد من المراحل، وهي: الإنتاج، وهو عملية إنشاء السلع والخدمات (الفرع الأول). التبادل، وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها (الفرع الثاني). والاستهلاك، وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات (الفرع الثالث)

الفرع الأول: عملية الإنتاج

في إطار مجموعة معينة يتم نشر الأنشطة الاقتصادية ضمن مجموعات فرعية محددة، تسمى القطاعات الاقتصادية، والتي تندرج فيها عملية الإنتاج. وعلى هذا الأساس، يربط أغلب علماء الاقتصاد بين الإنتاج والعرض كأنشطة اقتصادية، باعتبار أنه لا مجال للكلام عن عرض السلع والخدمات دون أن يسبقها مرحلة هامة وأساسية، هي مرحلة إنتاج السلع والخدمات. للإنتاج عدة مفاهيم مختلفة تتنوع بحسب الفكرة التي يدور حولها كل مفهوم. وعليه سنتعرض إلى تعريف الإنتاج من عدة زوايا (أولا)، وتحديد عناصره المختلفة والمشاركة في العملية الإنتاجية (ثانيا) أولا: تعريف الإنتاج^٢

الإنتاج عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها، والإنتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس، إذن فهي العملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية وحاجات المستهلك. وعملية الإنتاج هي وظيفة في إطار مؤسسة من أجل الحصول على سلع وخدمات تستند وتعتمد على عوامل الإنتاج. فالإنتاج هو اللحظة الأولى في العملية الاقتصادية. ويتم تعريفه عموما على أنه تكوين أو خلق الثروة أو المنفعة، أي صنع سلعة أو إضافة منفعة جديدة لم يكن لها وجود.

^١ طرطار أحمد، "بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواقفة لعصره: النقاد نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ١٩٥-١٩٦.

^٢ قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠.

هناك ثلاثة مفاهيم على الأقل للإنتاج، وهي^١:

- مفهوم ضيق يبقى فقط كإنتاج يقتصر على خلق السلع المادية، وبالتالي فقط أنشطة القطاعين الأولي (الإنتاج الطبيعي) والثانوي.

- مفهوم واسع يعرف بالإنتاج أي نشاط ينتج منفعة. في هذه الحالة، فإن القطاعات التي يتم النظر فيها هي قطاعات أولية وثانوية، ولكنها أيضاً عالية. وفقاً لهذا المفهوم، فإن الإنتاج يعني إنشاء المرافق.

- مفهوم وسيط يحتفظ بإنتاج تصنيع المنتجات، ولكنه يحتفظ أيضاً بمجموعة كاملة من العمليات التي تطيل التصنيع: نقل المنتجات والتعبئة والتغليف. هنا ستكون القطاعات المعنية بالطبع أولية وثانوية، ولكنها أيضاً جزء من قطاع التعليم العالي، يتوقف الإنتاج حيث يبدأ التسويق.

هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول التعريف الوحيد للإنتاج يدل بالفعل على طبيعة تخصصهم. الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي على هذا النحو، فهو موضوع عدد من الخلافات، بقدر ما سنحظى بفرصة رؤيته لاحقاً.

ثانياً: عناصر الإنتاج

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

الطبيعية (الأرض)

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته. كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة^٢.

^١ GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012

^٢ SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, (décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفاً :

- موارد طبيعية تتميز بسهولة وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات... الخ .

- موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها.

العمل

يقصد به الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهني

يبدله الفرد من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه

نشاط واع وإرادي من الإنسان بغرض المساهمة في الإنتاج.^١

أ- أنواع العمل :

للعمل نوعين أساسيين هما:

عمل عضلي: هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر

من الجهد الفكري.

عمل فكري: هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر

من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل،

إذ غالباً ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلاً لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على

الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماماً لا يتطلب

بعض الجهد العضلي .

ب- التخصص وتقسيم العمل :

إنه مع تطور البشرية وتطور الحاجات الإنسانية كما ونوعاً زادت درجة تقسيم العمل ليس فقط بين

الأفراد بل حتى بين الجماعات والأقاليم. وأن الكفاءة الاقتصادية للعمل تزيد مع زيادة التخصص،

والذي يأخذ صورتين. أولاً التخصص في مهنة معينة، يقتصر فيها الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة

واحدة فقط، ويتحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاجها عن طريق التبادل. كذلك قد يتم

التخصص داخل المشروع معين تُقسم فيه العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية،^٢ يقتصر

^١ محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧.

^٢ مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.

فيها كل عامل على عملية جزئية واحدة يتخصص فيها. وهذا ما يعرف بظاهرة تقسيم العمل. فكلما زاد تقسيم العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية.

بالإضافة إلى أن لتقسيم العمل مظاهر متعددة تتمثل في تقسيمه إلى: التركيب الفيزيولوجي، حيث على أساسه تم تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، والمظهر المهني الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد إلى عمل زراعي، وعمل صانعي، ورعي، وتجارة، والمستوى العلمي الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد كل حسب اختصاصاته وقدراته، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التي يقوم بها باقي العمال داخل المشروع^١.

ج- مزايا وعيوب تقسيم العمل:

مزايا تقسيم العمل: يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا، تتمثل في:

- اكتساب العامل مهارات وقدرات أكبر نظرا لتركيز الجهد على جانب معين من العمل.
- زيادة كميات الإنتاج التي يمكن للمشروع الإنتاجي خلقها خلال مدة معينة
- توزيع العمل على الأفراد حسب قدراتهم بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.
- يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جدا أثناء القيام بالإنتاج.

عيوب تقسيم العمل: قد يؤدي تقسيم العمل إلى:

- إظهار وشعور الأفراد العاملين بالملل وضيق الفكر، ويصبح العامل مجرد حلقة في آلة، لا دخل له فيها.

- تقسيم العمل يؤدي إلى أن العامل يصبح معتمدا كليا على العملية الإنتاجية التي يؤديها، ولا يمكن أن يؤدي غيرها، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سوق الصناعة التي يعمل فيها.
- يجعل تقسيم العمل العامل غير قادر على القيام بأعمال أخرى، حتى ولو كانت ذات صلة بأعماله.
- قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية أخرى^٢.

^١ معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥.

^٢ نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

رأس المال

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة^١.

أ- تعريف رأس المال بالمعنى الفني :

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الموضوعات التي يتناولها، ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال. فقد يقصد به مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد به المعاونة في إنتاج أموال أخرى، ومثال ذلك مجموع الآلات والمباني والمواد الأولية والتحسينات التي تجرى على التربة، والسلع نصف المصنعة. وهي مجموع الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في لحظة معينة وبصفة عامة يقصد برأس المال مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة إنتاجية المنتجات بنوعها الاستهلاكي والإنتاجي. وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار .

إلى جانب رأس المال الفني ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبي، والذي يقصد به تلك القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا. أو هو مجموع الأموال المنقولة أو غير المنقولة لشخص ما أو لمشروع ما، وهي تبقى ثابتة على ما هي عليه دون نقصان.

ب- أقسام رأس المال :

لقد تم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة، من أبرزها تقسيمه إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول. ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذي لا يستهلك باستعماله مرة واحدة في الإنتاج، ولكن يستهلك مرات عديدة مثل المباني والآلات والعتاد، حيث يدخل في أكثر من عملية إنتاجية. أما رأس المال المتداول فهو الذي يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فقط، مثل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج كالبدور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد^٢.

^١ قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.

^٢ ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، ١٩٩٩.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة .

ج- كيفية تكوين رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار. وأنه لا غنى عن هذين الطريقتين من تكوين رأس المال داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع^١.

الادخار

يعني الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم.

أ- أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار :

• الادخار الإجباري: هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، ... الخ .

• الادخار الحر: هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

ب- عوامل الادخار: يتوقف حجم المدخرات في الدولة على عوامل تتمثل فيما يلي:

العوامل الشخصية: إن الرغبة في تكوين احتياط لمواجهة حوادث غير موقعة وتحسين المعيشة في المستقبل وتكوين رأسمال لاستخدامه في التجارة.

العوامل الموضوعية: وهي تتمثل فيما يلي :

• مستوى الدخل: فمستوى الادخار لدى الأفراد يزيد بازدياد مقدار الدخل والعكس صحيح.

• طريقة توزيع الدخل الوطني: الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر بعكس الطبقة الفقيرة التي تنفق

معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار، وبذلك يجب إعادة توزيع

الدخل الوطني عادلا وذلك بفرض الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت يخفف العبء على الفقراء

ويترتب على ذلك الزيادة في الاستهلاك والنقص في الادخار لدى الطبقة الغنية^٢.

^١ ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحدائث للنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨١.

^٢ وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.

- تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل: إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي لانخفاض الادخار، وعندما يتوقعون بأن دخلهم سيرتفع فإنهم يزيدون من الاستهلاك مما يؤدي إلى الادخار.
- معدل الفائدة: تعتبر الزيادة في معدل الفائدة عاملاً مشجعاً للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك، فكلما ازداد معدل الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح^١.

الاستثمار

لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك .

تعريف الاستثمار

أ- التعريف القانوني للاستثمار: عرف الأستاذ **Ph. FOUCHARD** الاستثمار بأنه كل استخدام لأموال منقولة أو غير منقولة تهدف إلى إنشاء مشروع أو التوسع في مشروع قائم. وعرفه المعهد الدولي بأنه: "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية." "

كما عرّف الاستثمار بأنه: "استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص اعتباري أو طبيعي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف عائد مجز . "

ب- التعريف الاقتصادي للاستثمار: يقصد بالاستثمار كل زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيراً للرصيد الاقتصادي للمجتمع. كما ويعتبر الاستثمار كل تضحية مادية أو غير مادية بشرط أن تتجسد في التدفق المالي من وإلى المؤسسة من أجل تحقيق هدف معين ، كما تشمل الاستثمارات المادية وغير المادية كشهرة المحال التجارية، براءة الاختراع، تكوين العمال من أجل تطوير التكنولوجيا المستخدمة^٢ .

^١ ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣ .
^٢ بولي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقرئزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٥، ص ١٠٧ .

ج- التعريف المحاسبي للاستثمار: يتمثل الاستثمار في الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها المؤسسة من أجل بيعها أو استخدامها في نشاطها.

أنواع الاستثمار: هناك أنواع كثيرة من الاستثمارات، تتنوع باختلاف معايير وأسس

تقسيمها .

أ- من حيث القائم على الاستثمار: ينقسم الاستثمار إلى استثمار خاص واستثمار الشركات، وهو الذي يقوم به الشخص المستثمر سواء كان طبيعياً أو معنوياً. واستثمار عمومي، وهو الذي تقوم به الدولة أو أحد أجهزتها العامة أو جهاز ذي كيان دولي، واستثمار مختلط وهو الذي يحوي النوعين السابقين.

ب- من حيث الغاية من الاستثمار: ونجد منه نوعين هما:

- استثمار محفز: يقوم به المستثمر بدافع توقع عائد (ربح) مثل حالة الخواص.

- استثمار إجباري: تقوم به الحكومة دون توقع الحصول على عائد، مثل الصناعات الحربية.

ج- من حيث طبيعة الاستثمار: وهو نوعين:

الاستثمار غير المادي: يتمثل في نفقات تحسين الإنتاجية وتكوين العمال مثلاً، وتكاليف البحث، شراء براءات الاختراع ورخص الاستغلال، مثل تكاليف الاستثمار.

الاستثمار المادي: هو استخدام الوسائل والسلع في تكوين طاقة إنتاجية جديدة. مثل التجهيزات

والمباني، ويشمل ما يلي :

- الاستثمار باستبدال (التعويض): الذي يهدف إلى الإبقاء على الرأسمال ومستواه وذلك بتعويضه ويستخدم من أجل ذلك أموال استهلاك الرأسمال، وبعبارة أخرى تعويض آلة بآلة أخرى دون تعديل أو تغيير من الحجم الإجمالي في إنتاجية المؤسسة.

- الاستثمار عن طريق المحافظة أو الصيانة: وهو عبارة عن نفقات مخصصة بمبالغ معينة لتحسين الخدمة وصيانة الآلة مما يؤدي إلى رفع حجم الإنتاج.

^١ عويس أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٦، ص ٨٩-٩٠.

ت- من حيث أهمية الاستثمارات وتأثيرها في العملية الإنتاجية: وهي على ثلاثة أنواع ١:

- استثمارات إنتاجية مباشرة: هي التي تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة مباشرة، مثل الآلات الإنتاجية.
- استثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي التي تؤثر على عملية الإنتاج بصفة غير مباشرة، مثل الطرق، المخازن، المواصلات.
- استثمارات اجتماعية إنتاجية: والتي تؤثر على الإنتاج على المدى الطويل، مثل تكوين إطارات في استغلال قدرات الأفراد في الإنتاج

أهداف الاستثمار:

تتمثل الأهداف التي يحققها الاستثمار للمستثمر فيما يلي ٢:

- تحقيق العائد (الربح)، ومهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري أو الحالي على أمل تكوين الثروة في المستقبل.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجات، وذلك بأن يسعى المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل.
- المحافظة على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض موجوداته وثرواته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها .

١ قبايلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

٢ أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقرئ: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص ٣٣-٣٤.

التنظيم

يقصد بالتنظيم تنظيم عملية الإنتاج، وهو وظيفة يتولى مسؤولية تنظيم الإنتاج المنظم الذي يمثل شخص طبيعي أو معنوي وتمثل وظيفته في العمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته، وذلك بالنسب اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح ولأن المنظم ينتج للسوق فإنه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التي تحكم طلب المستهلك أو أثمان السلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية، ولهذا فإن الصفة التي يجب توفرها ابتداء في المنظمين هي قدرتهم على التنبؤ بأحوال طلب وعرض السلع وآثار إنشاء مشروع ما.

يقوم المنظم بهذا العمل عادة توقعاً لحجم الطلب وتحقيق قدر من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد، لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد الكثير من علماء الاقتصاد السياسي أنه يشكل عاملاً رابعاً في الإنتاج يسمى المؤسسة أو المشروع، وهو عامل لا تقوم أي فاعلية للعوامل الأخرى من غير وجوده^١.

الثورة العلمية والتكنولوجية

يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل لها وبفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى ح أخرى متطورة . وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- استصلاح مساحات واسعة من الصحاري وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.
- اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.
- ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.

^١ (DOC / <https://www.academia.edu/>) الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية | Ashraf Mansour - Academia.edu.

((Consulter le: 11/05/2020)).

- اختراع وسائل التبريد للاستفادة من موارد البلاد النائية، وذلك بنقلها إلى كافة أنحاء العالم (الفواكه الاستوائية مثلا)^١.

الفرع الثاني: عملية المبادلة

إن عملية المبادلة هي بطبيعتها عملية اجتماعية، ويقصد بها أحيانا أكثر من معنى. فمثلا عندما نقول تبادل السلع فنحن نشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك النهائي لها، كما نقول في أحيان أخرى تبادل أو توزيع الموارد وهو تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة في الاقتصاد القومي^٢.

ما نقصده في دراستنا لعملية المبادلة والتوزيع هو دراسة المشكلة المتعلقة بتبادل وتوزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي.

أولا: تعريف التبادل

يقصد بالمبادلة تبادل المنتجات بالمقابل، فالإنسان يهدف في نشاطه الاقتصادي لإشباع حاجاته المتعددة معتمدا على ما يوفره بنفسه أو ما يقدمه له غيره من أفراد المجتمع من سلع وخدمات، وما يميز تطور المجتمعات هو تنوع هذه الحاجات واعتماد الناس على بعضهم البعض لتوفير حاجاتهم، من خلال نطاق التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد.

ولقد أدى اتساع تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى زيادة التبادل، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المختلفة عن طريق المبادلة بما يخصص لإنتاجه مع ما ينتجه غيره من الأفراد، ويستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود التي حلت محل المقايضة، فالنقود أداة للمبادلة ومقياس للقيمة وأداة للاستثمار.

١ جيمش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ٦٥-١٢٢.

٢ عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ٧-٦٣.

ثانيا: أنواع إنتاج المبادلة^١

إن هدف النشاط الاقتصادي للإنسان لم يكن في مختلف مراحل تطور الإشباع المباشر فقط لحاجات الأفراد أو عائلته والمنتجين، لذلك نجد نوعين للإنتاج يجب أن نميز بينهما :

الإنتاج الطبيعي: هو إنتاج قصد الإشباع المباشر لحاجات الأفراد المنتجين (أي من أجل إشباع حاجات الإنسان أو عائلته)، وقد مر الإنتاج الطبيعي بمراحل تاريخية تمثلت في المقايضة .

المقايضة: هو نظام يتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال. والإنتاج كان بقصد إشباع حاجات المنتجين، لأنه عند وجود فائض اقتصادي أي قدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم ظهر الإنتاج بقصد المبادلة ثم المبادلة بواسطة النقود في مرحلة أخرى، فعن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لإشباع رغباته. وكانت المقايضة أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان دون وجود وسيط لعملية التبادل.

عيوب المقايضة

تتمثل هذه العيوب فيما يلي ٢ :

- صعوبة الاهتمام أو الرجوع إلى نسبة مبادلة السلع ببعضها البعض.
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين لأن قيام نظام المقايضة يفرض وجود شيء يرغب في السلعة لأنه إذا استحالة المبادلة يجب البحث عن شخص آخر.
- المقايضة لا تسهل في تحقيق الادخار لأن السلعة تتعرض للفساد والتلف.
- صعوبة التنقل من مكان لآخر.

الإنتاج بقصد المبادلة: يقصد به أن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى وجود فائض اقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجه هذا الفائض في الإنتاج إلى المبادلة في السوق .

^١ طرطار أحمد، "بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواقفة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ١٩٥-١٩٦.

^٢ قدي عبد الحميد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠.

ثالثا: شروط المبادلة وأنواعها

شروط المبادلة

وهي كما يلي:

- أن يكون هناك تقسيما اجتماعيا للعمل
- أن الإنتاج يقوم بواسطة الأفراد على وجه الاستقلال
- أن الإنتاج يتم بقصد المبادلة
- إن الناتج الذي يصبح سلعة يكون نافعا للآخرين، أي بمعنى آخر تمثل قيمة استعمال اجتماعية وتكون ناقصة للآخرين .

أنواع المبادلة

للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما:

إنتاج المبادلة البسيطة: وفيه يقوم المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، ويستخدم المدخول المتحصل عليه في بيع تلك المنتوجات لشراء سلع أخرى يقوم باستعمالها إما في إشباع حاجاته النهائية أي استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية المبادلة البسيطة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة — نقود — سلعة).

إنتاج المبادلة الرأسمالية: في عملية المبادلة الرأسمالية يتم من خلال دورة رأسمال المنتج، والتي

تتم على مراحل ثلاثة هي :

المرحلة الأولى: يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء قوى الإنتاج (قوة العمل، وسائل الإنتاج)

المرحلة الثانية: تستخدم وسائل الإنتاج وقوة العمل في إنتاج سلعة معينة.

المرحلة الثالثة: يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على مقابل نقدي يتضمن

الربح والذي يكون أكثر من الرأسمال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الأولى، وبالتالي يتمثل

الإنتاج في عملية المبادلة الرأسمالية بالتخلي عن النقود في مقابل السلعة والتخلي عن السلعة مقابل

النقود (نقود — سلعة — نقود).

رابعاً: وسائل إنتاج المبادلة

يستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود محل المقايضة التي عرفها المجتمع البشري في بداية الأمر، حيث كانت مبادلة الأفراد للسلع والخدمات فيما بينهم، فالمقايضة تعني باحتياجات اقتصاد بدائي، ولكن مع تطور هذا الأخير اتضح عجز المقايضة عن الوفاء بحاجات الأفراد، وهو ما أوجب انتقال المجتمع إلى مرحلة اختيار السلعة المعينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة، والتي يعتبرها المجتمع من السلع للقيام بدور النقود .

والنقود هي كل وسيط للمبادلة تتمتع بقبول عام للوفاء بالالتزامات داخل الوطن، وهي تقوم بدور أساسي في النظم الاقتصادية ألا وهو تسهيل مبادلة السلع والخدمات وتوسيع نطاق التبادل، فمن جهة تمنح النقود للمستهلك قوة شرائية تمكنه من إشباع حاجاته العاجلة والآجلة كما أنها تمكن المنتج من الإنفاق على السلع وبيعها في الأسواق، وهي أيضاً وحدة اكتساب وأداة ادخار .

الفرع الثالث: عملية الاستهلاك

عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ، في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراستهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى^١ .

أولاً: تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع الحاجات الاقتصادية، والذي يأخذ صورة أنها سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة، فمثلاً الخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية . وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما

^١ ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 (May 2010 (Consulter le: 14/05/2020

بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية .

وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد بأنه: "عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات" إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء أكانوا أفراد مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية أو شبه رسمية. كما يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك." كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات الحالة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية.

بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الدائمة أو غير الدائمة، والمخصصة للإشباع عن طريق استنفاد ما فيها من منفعة، حيث توجد كسلع المتعة اللوحات والتحف الفنية، وهي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان^١.

ثانيا: أنواع الاستهلاك

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي:

الاستهلاك النهائي: هو الذي يتم بفعل الأفراد ويوجه مباشرة لإشباع الحاجات، مثل: الملابس.
الاستهلاك الوسيط: هو ذلك الاستهلاك الذي يتم بفعل المؤسسات التي تقتني السلع والخدمات لتدمج بعد ذلك في العملية الإنتاجية بغرض الحصول على سلع وخدمات نهائية.
الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي:

– الاستهلاك الخاص: هو الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات.

– الاستهلاك الحكومي: هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على

اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

الاستهلاك الجماعي: يتمثل في استهلاك المتعاملين والأفراد للخدمات غير السلعية أو غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

أ- خصائص الاستهلاك الجماعي: تتمثل في استهلاك السلع والخدمات التي تتميز بأنها:

-تستهلك جماعيا أي بصفة جماعية.

-السلع غير التجارية لا يمكن أن تطرح في السوق بسعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج.

-الاستهلاك يتم بطريقة جماعية ويتم ذلك في نفس الوقت.

-منتجة أي من إنتاج الإدارات العمومية.

ب- التمييز بين خدمات جماعية وانفرادية:

-خدمات جماعية: هي خدمات تقدم من طرف الجماعة، مثلا: الخدمة الجماعية وطنية.

-خدمات انفرادية: هي خدمات جماعية، مثل: النقل، ولكن تكون أشخاص انفراديا .

ثالثا: مضمون الاستهلاك

يتعلق الاستهلاك بما يلي:

• السلع الدائمة: هي تلك السلع التي تستهلك عدة مرات، مثل: الملابس.

• السلع غير الدائمة: وهي تلك السلع التي تستهلك مرة واحدة، مثل: الأكل أو الأطعمة.

• السلع التجارية: هي السلع التي تغطي خدمات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل.

• السلع غير التجارية: وهي تلك السلع التي لا تغطي خدمات الإنتاج، مثل الإدارة العمومية.

• سلع المبادلة: هي سلع تغطي خدمات الإنتاج، لأنه يتم الحصول عليها عن طريق السوق، وتغطي

تكلفة جماعية غير الإنتاج والفائدة.

• سلع غير المبادلة: وهي تلك التي لا تغطي تكلفة الإنتاج، مثل: الدخول إلى حديقة عامة.

• السلع المادية: هي سلع ملموسة، مثل: الألبسة، الأطعمة.

• السلع غير المادية: هي خدمات معنوية غير ملموسة، مثل: الاتصالات.

رابعا: محددات الاستهلاك^٢

يقوم الأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين بعملية الاستهلاك لتلبية حاجاتهم، لكن المستهلك مقيد في

وظيفة الاستهلاك بعدة عوامل:

^١ MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159

^٢ شوقي أحمد دنيا، علماء للمسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٩٣.

المحددات الاقتصادية للاستهلاك

الأفراد مقيدون بضغطين اقتصاديين، وهي التي تقيد من قدراته للاستهلاك، وهما:

أ- سعر السلع والخدمات: كمبدأ كلما زاد سعر السلع وخدمات قل الطلب عليها، ولكن إذا قل سعر الخدمات فإن الطلب يزداد، وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلع والطلب عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين تعرف بما يسمى "مرونة سعر الطلب"، فهذه المرونة تسمح بتقدير العلاقة المرتبطة بتطور السعر وتطور الطلب على السلع.

= مرونة السعر السلبي: التقلبات علاقة عكسية.

= مرونة السعر الإيجابي: تكون كلما ازدادت أسعار السلع يزداد الطلب عليها، وهي السلع النادرة .

ب- الدخل: كمبدأ فإن الارتفاع أو الزيادة في الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك والعكس صحيح.

= مرونة الدخل: في حالة ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى قلة الطلب.

= مرونة الدخل السلبي.

المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك^١

أ- مستوى الطبقة الاجتماعية: استهلاك الفرد يختلف حسب العادات المنبثقة من تربيته لأن طريقة الحياة في إطار طبقة اجتماعية معينة تؤثر على الاستهلاك.

ب- السن: مثلاً الفرد المسن يستهلك من الخدمات الصحية أكثر من المراهق.

ت- الإشهار: فعلاً الاستهلاك يتأثر بعملية إشهار المؤسسات لمنتجاتها عبر مختلف الوسائل.

^١ صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

الفصل الثاني

تطور الفكر الاقتصادي

المبحث الاول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم

المطلب الاول: عند أفلاطون (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م)

المطلب الثاني: عند أرسطو (٣٨٤ ق.م - ٣٢٢ ق.م)

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

المطلب الاول: الفكر الاقتصادي في أوروبا

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ١٥

المطلب الأول: المذهب التجاري

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

تمهيد

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ القدم وانشغاله بتحقيق حاجاته وحاجات أسرته وأقرانه في المجتمع، فإن الفكر الاقتصادي على العكس من ذلك لم ينشأ إلا مع استقرار الإنسان ولا بممارسته للنشاط الاقتصادي، بل وإنه لم يفكر تفكيراً اقتصادياً في العصور القديمة إلا في إطار فلسفي، ثم بدأ البحث عن حل المشكلات الاقتصادية بطريقة عقلية في العصور الوسطى، ولكن تحت تأثير الدراسات الدينية. لينطلق الفكر الاقتصادي الفعلي بأكثر شمولية وتعمق بعد القرن الخامس عشر.

يتضمن هذا الفصل إلقاء الضوء على تاريخ الفكر الاقتصادي بصورة إجمالية وموجزة حتى يستطيع القارئ أن يدرك طبيعة تطور الفكر الاقتصادي وأسبابه ونتائجه في كل مرحلة من مراحلها، بل يمكن القول أن تاريخ الفكر الاقتصادي يعد جسراً يصل عراقة علم الاقتصاد السياسي بحدائقه. فالحكمة وليدة جهد الماضي، وهكذا الحقيقة في سيرها وتطورها. وكل محاولة فكرية أصيلة، أيا كانت الانتقادات التي وجهت لها، تعد لبنة في مسيرة التطور والوصول إلى الحقيقة، فلولا التجارون لما كان الطبيعيون، ولولاهما معا لما كان "آدم سميث" ولولا الجميع لما كان تراثنا الفكري في الوقت الحاضر. وهذا ما سنحاول بيانه، من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة (المبحث الأول)، مروراً بالعصور الوسطى (المبحث الثاني)، وأخيراً البحث عن أهم تطورات الأفكار الاقتصادية بعد القرن الخامس عشر، خاصة عند التجار، والطبيين، والكلاسيكيين (المبحث الثالث)

المبحث الاول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم

المطلب الأول: المذهب التجاري

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

لا توجد دراسات صريحة متعلقة بالأفكار الاقتصادية في العصور القديمة، بل مجرد انطباعات لم يكن لها وجود مستقل عن الأفكار الأخرى احتوتها الكتب القديمة، متعلقة بالوقائع التي كان يعيشها المجتمع في ذلك الزمن، أضف إلى ذلك أنها آراء إيديولوجية فلسفية بعيدة عن التحليل العلمي السليم.

ومع ذلك، سنتطرق إلى دراسة بعض آراء الفقهاء الإغريق الذين مست أفكارهم من بعيد المجال الاقتصادي، بداية عند أفلاطون (المطلب الأول)، ثم عند أرسطو (المطلب الثاني).

المطلب الاول: عند أفلاطون (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م)

أن نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات الاتصال بين الاقتصاد والسياسة والحاجات للإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات ، وقد عاش أفلاطون في بيئة تساعد على التفكير والإبداع، ترك رصيذا كبيرا من الأفكار كان لها صدى واسع على الإنسانية، خاصة كتاباته المتعلقة "بالمدينة المثالية" التي استنبط العديد من الأفكار المتعلقة بها من النموذج الأثيني المعروف بالمدينة الدولة ومنها استنبط كذلك جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي التي تناولها بمناسبة تشريحه لظاهرة الدولة ، ومنها: ١

الفرع الأول: تقسيم العمل

لقد كان أفلاطون أرسطوقراطيا، ولهذا نراه يدافع عن انتمائه الطبقي وعن مصالح الطبقة الأرسطوقراطية وأهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة، تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت نواته الأولى تتبلور بصورة ملحوظة، وقد اتخذ أفلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات .

من واقع أن المجتمع المثالي السليم هو الذي يتكون من حكام ومحكومين، فطبقة الحكام تتكون من الفلاسفة والحكماء الذين يديرون شؤون البلاد ويعاونهم العسكريين، أما طبقة المحكومين فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، أي الأعمال التي لا تليق بالإغريقي أن يزاولها لأنها دينية لا بد من تركها للرفيق أي أسرى الحرب. وعليه أكد أفلاطون على أهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تنظيم دقيق، وأول صور هذا التنظيم هو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات لكل منها دور معين. وهي: ٢

طبقة الفلاسفة أو الحكام: مهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها، ويشترط أفلاطون أن يكون الحكام من بين الفلاسفة، وقد دعا إلى أهمية ابتعادهم عن حياة البذخ والترف وتجريدتهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة عن طريق إخضاعهم إلى حياة مشاعية بدائية تنعدم فيها الملكية الخاصة، وأن ذلك سيحررهم من أي دافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم إلى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف أمور المجتمع .

١ ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، ٢٠٠٤.

٢ صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

يرى أفلاطون ضرورة أن يعيش الحكام في حياة مشتركة وأن لا تكون لهم ملكية خاصة أو روابط عائلية ... الخ، فلا يتزوجون ولا يُكونوا عائلات، ويجب أن يبذلوا جهودهم كلها لصالح المواطنين، لأنّ المال والعائلة تجعل أي شخص خاضعاً للإغراء والضعف العائلي تجاه أقاربه، وهذا ما قد يصرفه عن إدارة الحكم . ١

طبقة العسكريين: هي أيضا تعتبر من الفئة النبيلة ولكنها من الدرجة الثانية لذا يعهد للعسكريين أي المحاربين مهام الدفاع عن البلاد، ومهمتهم الدفاع عن المدينة ويعيشون حياة مشتركة في المعسكرات، وليس لديهم الحق في الملكية الخاصة والتوريث وتكوين عائلات، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية، خاصة ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن .

طبقة المزارعون والحرفيون والتجار: ومهامها خدمة الفئتين الأولى والثانية وتلبية حاجاتهم، وهذه الفئة هي التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة، مع ملاحظة أن عملية الإنتاج قد يقوم بها هؤلاء الأشخاص بأنفسهم في شكل إنتاج أسري يدفع جزء منه للدولة، أو من طرف العبيد (هي فئة منحطة لا تدخل ضمن التقسيم الطبقي) الذين يشغلهم مجموعة من الأشخاص التابعين للفئة الأولى أو الثانية

الفرع الثاني: تدخل الدولة

دعا أفلاطون إلى تدخل الدولة، لأن الحرية الممنوحة لغير طبقة الحكام والجنود ليست مطلقة، فالدولة يجب أن تتدخل لمنع الفقر المدقع والثراء الفاحش، لأن كل منهما ينتج أثرا سيئا على نوع الإنتاج وعلى المنتج نفسه، فإذا أثرى المنتج فإنه يصبح كسولا مهملا، وإذا كان فقيرا فقرا مدقعا فإن ذلك سيمنعه من أن يمد نفسه بالمعدات اللازمة للإنتاج، وهو ما يضعف من مزايا إنتاجه ويقلل من كفاءة العمل . ٢

ويعتقد أفلاطون أن الدولة هي نظام اجتماعي خالد ينظم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد، وإذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون قائمة على أساس الملكية الجماعية، وإلغاء الملكية الخاصة إغناء تاما، كما أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم النشاط الاقتصادي بما أن أغلب حاجات المجتمع يتم توفيرها من الخارج في شكل تجارة خارجية . فتنحريم الملكية الخاصة

١ عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢ عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ٢٠٠٩.

حسبه كان مقصورا على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال والمزارعون والحرفيين والتجار، والتي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة .
وعليه، فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما يجب الإشارة إلى أفكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية .^١

^١ SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, (décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

المطلب الثاني: عند أرسطو (٣٨٤ ق.م – ٣٢٢ ق.م)

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصر القديم بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه: "الأخلاق"، و"السياسة" (الفرع الأول)

كما انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي، لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة، لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج، ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية لنظرية أرسطو^١

يعتبر أرسطو من بين المفكرين القلائل الذين حاولوا تحليل الظاهرة الاقتصادية متأثراً في ذلك بالطبقية التي كانت سائدة في ذلك الحين، ويرتكز تحليله على الحاجة الاقتصادية وإشباعها، وذلك عن طريق الأموال التي يحصل عليها عن طريق الفلاحة (الزراعة، تربية المواشي، والصيد البحري)، والصناعة التي كانت تتم في شكل حرف وأشغال منجمية، وحتى قطع الطريق الذي يعتبره نوعاً من الصيد، فهذه كلها من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال. إلى جانبها توجد التجارة التي ليست من قبيل النشاط الطبيعي، فلا يعتبرها أرسطو من قبيل طرق اكتساب الأموال، وبالتالي يجب إيداع النشاط التجاري لأنه نتيجة المبادلة التي كان يمارسها الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن. وفيما يتعلق بالوحدات الإنتاجية، يرى أرسطو أن الأسرة هي الوحدة الأساسية التي تسعى إلى تحقيق حاجياتها، وما يزيد عن ذلك فهو فائض تقوم بمبادلته عن طريق مقايضة سلعة بسلعة أخرى أو مبادلة بالنقود، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون هناك ضوابط تحدد القيمة النقدية للسلع إذ لها نوعين: قيمة الاستعمال التي تعتبر الصفة الموضوعية للسلعة والتي تجعل منها قابلة للاستعمال، وقيمة المبادلة وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها أثناء المبادلة، مع التأكيد على أن قيمة المبادلة تستنتج من قيمة الاستعمال (قانون العرض والطلب).^٢

^١ ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 (May 2010 (Consulter le: 14/05/2020

^٢ SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppel, Paris, (décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppel.org (Consulter le: 05/05/2020

كما تعرض أرسطو إلى النقود التي يرى أنها وسيلة للقضاء على المتاعب والصعوبات الناتجة عن استعمال المقايضة، ولكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يجب أن يكون لها خاصية السلعة، إذ الفضة قبل أن تكون وسيلة للمبادلة كانت سلعة ذات قيمة. وأكثر من ذلك يرفض أرسطو أن يكون الغرض من النشاط الاقتصادي جمع النقود، بمعنى أن تكون النقود غاية في ذاتها. وتماشيا مع ذلك، فهو يرفض فكرة الفوائد الناتجة عن القروض (الربا)، حتى وإن كان يتقبلها كواقع معاش في المجتمع الأثيني.

الفرع الثاني: النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات أرسطو)^١

من أول الآراء الاقتصادية لأرسطو إقرار حق الملكية الفردية عموما منتقدا ومنددا على أفلاطون تحريمه الملكية الخاصة على طبقة الحكام الفلاسفة، وهكذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية، وقد اعتمد في دفاعه عن الملكية الخاصة على جانبيين هما:

أولاً: الجانب الأول في نظرية أرسطو الانتقادية

انتقد أرسطو أستاذه أفلاطون في تبنيه مجتمع تسوده الشيوعية، واستخدم لذلك حجتين. الأولى: هي حجة الحافز على العمل، ففي رأيه أن الملكية الشائعة تقتل الحافز على العمل وتؤدي إلى الخمول والكسل، وبالتالي إضعاف الناتج وإضعاف المجتمع وهذه الحجة لا زالت تستخدم حتى اليوم في الرد على النظام الاشتراكي من قبل الرأسمالي. والثانية هي حجة النزاع، حيث ينتقد أرسطو الملكية المشاعية ويرى عكس معلمه أفلاطون في أن هذا النوع من الملكية لا يؤدي إلى الوئام بل إلى الشقاق والخصام، وسبب ذلك أنه ما دام كل فرد بإمكانه الحصول على أية كمية من السلع والخدمات بمقدار حاجته دون حساب أو رقيب، فعندئذ لا بد وأن يتنافس مع الأفراد من أجل اقتناء المزيد من السلع، وبما أن السلع والموارد الاقتصادية محدودة فلا بد أن ينشأ نزاع عليها أمام استعمالات الناس العديدة (الحاجات).^٢

^١ أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقرئ: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص ٣٣-٣٤.

^٢ قبايلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

لهذا نرى أن أرسطو يؤيد الملكية الفردية، فهو يترك لكل فرد حرية تملك الأموال، لأن هذا النظام يعتمد على حب كل فرد لذاته ليسعى بكل جهده إلى زيادة الإنتاج، ولكن مع ذلك يؤكد على أهمية إدخال اعتبارات الأخلاق بأن تقوي لدى المالك الشعور بمسؤوليتهم في مواجهة غير المالك فيستخدمون بعض ما ينتجونه من أموالهم لمساعدة من لا يملكون .

ثانيا: الجانب الثاني في نظرية أرسطو الاقتصادية

انتقد أرسطو معلم أفلاطون في أصل الدولة وأساسها، فلم يكتف بالأساس الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، ولكنه بين أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية للإنسان التي قال بها أفلاطون، حيث اعتبر أرسطو أن الدولة ليست مجرد اجتماع أفراد في نطاقها بقصد تبادل السلع التي ينتجونها من أجل إشباع الاحتياجات المادية، بل إن الدولة هي اجتماع الأسرة وتجمع القرى ليشكل أفرادها جماعة متكاملة مكتفية ذاتيا بهدف الوصول إلى حياة طيبة مستقلة، وذلك بحكم كون الإنسان مدني بطبعه أو ذو غريزة سياسية^١ .

فالعلاقة الاجتماعية في الأسرة من وجهة نظر أرسطو لا تعود إلى أساس مادي، وإنما تعود إلى تلك العلاقة أو العلاقات الاجتماعية المتأصلة في النفس البشرية، وقد تطورت الأسرة في جوانبها الاجتماعية من القرية إلى المدنية، فالدولة ضمن إطار العلاقات والتضامن الاجتماعي بقصد الوصول إلى حياة سعيدة ومستقلة .

^١ عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤ .

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

المطلب الاول: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

خلال العصور الوسطى (Moyen âge) ظهرت تغيرات عديدة على المجتمع بعد توسعه، وكذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دوراً في بلورة الفكر الاقتصادي. ونخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له تأثير كبير في أوروبا (المطلب الأول)، والدين الإسلامي الذي تعدت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى أوروبا (المطلب الثاني).

المطلب الاول: الفكر الاقتصادي في أوروبا

إن حالة أوروبا في القرون الوسطى لا تمت بأي صلة لحالتها المزدهرة والمتطورة في العصر الحالي، حتى وإن كانت بعض دولها قد استطاعت أن تبلغ مبلغا كبيرا من الحضارة خلال الفترة التي سبقت العصور الوسطى، فإن هذه المرحلة تعتبر أحلك العصور التي مرت بها أوروبا التي كانت تعيش في جهل وصراع في ظل النظام الإقطاعي (الفرع الأول)، وتحت سيطرة الكنيسة (الفرع الثاني)، وهما العاملان اللذان ساعدا على ترسخ بعض الأفكار الاقتصادية في ذلك الوقت.

الفرع الأول: النظام الإقطاعي

يمتاز النظام الإقطاعي، الذي ظهر في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا ليشمل كل القارة الأوروبية، بنوع من التعقيد في العلاقات التي تربط الأفراد بدولهم من جهة وبالإقطاعي من جهة أخرى، إذ كانت كل دولة مقسمة إلى عدد من الإقطاعيات (دويلات)، وكل واحدة منها تكون مشكلة من مزارع وغابات يتوسطها قصر السيد أو الإقطاعي الذي يمتلك القطعة الأرضية أو يمارس عليها سلطاته، والنشاط الاقتصادي الغالب هو الزراعة التي يمتنها العبيد (هم فئة متناقصة)، والأقنان الذين يمثلون الأغلبية^١، وأخيراً الفلاحون الأحرار وهم فئة قليلة تعيش في صراع دائم مع الإقطاعي^٢.

وبمعنى آخر، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين، وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيده، ويلتزم السيد بحمايتهم^٣.

١- في هذا النظام توجد جنور نظام الأقنان، غير أنّ هذا لا يعني أنّ القن وجد كنتيجة للتححرر الجزئي للعبد وإنما يعني أنّ فلاحى أوروبا الأحرار بإخضاعهم للشريف (الإقطاعي) أصبح لهم هذا المركز الذي وجد في المجتمع العبودي القديم.

٢- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ١٨.

٣- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ٧٦.

الفرع الثاني: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

هذا وكانت الزراعة في العصور الوسطى تمثل كل شيء تقريبا وكانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود. وفوق كل ذلك كانت توجد هناك الكنيسة التي احتفظت بمركزها في النظام الإقطاعي واندمجت فيه، حيث أصبحت جزءا من هذا النظام في العصور الوسطى، ولكنه جزءا متميزا له سلطات وقوى كبيرة، وإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطات الدينية أو الروحية^١.

وقد ساهمت الكنيسة كثيرا في الوضعية التي عاشتها أوروبا آنذاك فقد جاءت في صف الطبقة الضعيفة بعد أن تلاشت هيمنتها تدريجيا أمام زحف مبدأ "اللائكية"، وحاولت أن تضع بعض الأفكار العادلة لنصرة طبقة الأقبان، منها^٢:

✍ مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.

✍ الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل

سلعة يوجد ثمنها عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفائه التام مع قيمة السلعة أي نفقتها.

✍ الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى

الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي

يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته.

✍ تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد التي تأخذها

الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء.

^١ - كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٩٦.

^٢ - المرجع نفسه، ص ٤٠٢-٤١٢.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية (أفلاطون، وأرسطو وغيرهما) كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوروبية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية.

فعلى الرغم من أن المفكرين المسلمين لم يكن لهم اهتمام كبير بالظواهر الاقتصادية، لأن الشريعة الإسلامية لم تستثني مجالاً من مجالات الحياة إلا ونظمتها، إلا أنه بعد مرور قرون عديدة من انقطاع الوحي ظهر بعض المفكرين الذين كانت لهم أفكار اقتصادية، نذكر منهم مفكرين اثنين هما: ابن خلدون (الفرع الأول)، وتلميذه المقرئزي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عند ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م)

كان لعبد الرحمان ابن خلدون بعض الاهتمام بالظواهر الاقتصادية التي لم يفصلها عن المحور العام لدراساته المتعلقة بعلم الاجتماع، فتناولها في مقدمته في الباب الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان: " في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل" ١، جاء فيه بمجموعة من الأفكار الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

النشاط الاقتصادي: لقد جمع ابن خلدون أثناء تعرضه لهذا الموضوع كل القطاعات المعروفة في علم الاقتصاد الحالي، إذ تناول الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة، والتجارة بطبيعة الحال التي كانت النشاط الأبرز في الدولة الإسلامية آنذاك، ولكن ابن خلدون سماها "وجوه العيش" ٢. وهنا يرى ابن خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

١- بوبلي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقرئزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٥، ص ١٠٧.

٢- استخدم ابن خلدون لفظ المعاش بمعنيين مختلفين: أولهما صفة أطلقها على المكسب حينما يكفي لقضاء الحاجات. وهو النشاط الإنساني الذي يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم إنفاقه، وثانيهما هو ما نطلق عليه النشاط الاقتصادي في المصطلح الحديث. ويلاحظ أن المعنى الأول للمعاش لم يتكرر بينما المعنى الثاني قد تكرر وتؤكد بصفة قاطعة. أنظر: عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ٢٢.

- أما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

- أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش^١.

نجد أن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة؛ لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظرٍ ولا علم؛ ولهذا تنسب الفلاحة في الخليفة إلى آدم أب البشرية، وهو معلمها والقائم عليها، وهذا يعني أن الفلاحة من أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة^٢.

تقسيم العمل: أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها لل عمران، وما هو ثانوي، حيث يقول في هذا الصدد: "واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران..."^٣، وقد عرف ابن خلدون منذ القديم ما لتقسيم العمل من أهمية لما له من فائدة، خاصة وأن مجالات الحياة متعددة والإنسان بذلك لا يستطيع قضاء حاجاته بمعزل عن بني جنسه، ولكن هناك بعض الحرف التي تعتبر أمهات الصنائع كالزراعة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة،... الخ^٤.

القيمة: القيمة تساوي كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة، ويرى ابن خلدون أن كل كسب (الدخل) هو في نهاية الأمر نتاج العمل، ولكي يحصل الانتفاع (الربح) يجب أن تكون القيمة بقدر العمل الواجب لعملية الإنتاج وكذا بدرجة طلبها من طرف المجتمع^٥، فيقول أنه: "إذا كانت أثمان الأوقات (المواد الغذائية) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى وقت أطول وكمية أكبر من النفقات... لأن النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلاده

١- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٩٣، ص ص ٤٠-٤٢.

٢- حمّيش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

٣- شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٦. أنظر أيضا: حمّيش عبد الحق، المرجع السابق، ص ٩٠.

٤- بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ١١٢. أنظر أيضا: حمّيش عبد الحق، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

٥- مما يلاحظ أن ابن خلدون يؤكد على أن الأموال تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها، بل إنه يبالغ فيقول إن هذه الأموال هي قيمة الأعمال الإنسانية. أنظر: شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص ٦٥.

المتوعدة الخبيثة الزراعية النكدة النيات... فاحتاجوا إلى علاج المزارع... وصارت في فلهه نفقات ومخاطر، فاعتبروها في سعرهم"، وبهذا يكون ابن خلدون قد وصل لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار^١.

كما تناول ابن خلدون العديد من الظواهر التي تدخل في صميم العلوم الاقتصادية في العصر الحالي على غرار الملكية التي يعتبرها هبة من الطبيعة، فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره ولا يتنازل عنه إلا بعوض أي مقابل، وتعويض بما يناسبه أو يساويه. والنقود المتمثلة في الذهب والفضة تعتبر معيار لتوزيع الثروة^١، والتي يتم تبادلها أثناء النشاط الاقتصادي، وقد تقع حالات أين يتم اكتنازها.

١ - عبد رحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص ٥٣-٥٤.

الفرع الثاني: عند المقريري (١٣٦٤-١٤٤٢م)

اهتم المقريري بالعديد من القضايا ذات الطابع والبعد الاقتصادي من خلال تسجيلها وتدوينها كظاهرة تاريخية بدقة، ثم الاهتمام بأسباب هذه الظواهر. ولعله في ذلك تأثر كثيرا بمنهج أستاذه ابن خلدون في تمحيص الظواهر وتحليلها وكشف قوانينها. وتبرز أهم مساهمات المقريري في الاقتصاد من خلال بعض القضايا الاقتصادية التي حللها، مثل النقود والغلاء ومعاملات الأسواق والميزانية^٢.

فقد تعرض المقريري للكثير من المشكلات الاقتصادية على غرار الظواهر النقدية المختلفة، وهو ما يظهر في دراسته للمجاعة التي اصطلح عليها الفكر الرأسمالي الحديث مصطلح "الأزمة الاقتصادية"، ويرجعها إلى أسباب طبيعية كالجفاف والقحط، وأخرى سياسية تتمثل في فساد الإدارة التي كانت تحتكر المنتجات في وقت كانت الرعية تعيش في المجاعة أضف إلى ذلك الضرائب الكثيرة التي تفرض عليها، وهناك أسباب اقتصادية مثل ارتفاع تكلفة البذور وأجور العمال، وهذا ما أدى إلى ندرة السلع في السوق مع تواجد مرتفع للعملة النقدية مما جعل سعر السلع يقفز إلى مستويات عالية (التضخم)^٣.

كما بين المقريري تاريخ ظهور النقود في مصر، إذ كان الذهب (الدينار) هو العملة الوحيدة المتداولة إلى غاية القرن العاشر، حيث أدخلت الفضة (الدرهم) لاستعملها في تلبية النفقات اليومية التي لم يتقبلها أفراد المجتمع إلا في القرن الثالث عشر، ثم ظهرت النقود النحاسية (الفلوس) لتسوية

^١ - يُعرف ابن خلدون النقود بقوله: "أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب... ويرغب الناس في اقتنائهما نهائيا بدلا من أي شيء، فهما أصل المكاسب والقيمة والذخيرة". أنظر: بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ١٨٣.

^٢ - طرطار أحمد، "بعض آراء المقريري الاقتصادية والوقائع المواقبة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ١٩٥-١٩٦. أنظر أيضا: بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ١٩٩.

^٣ - أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريري: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص ٣٣-٣٤. أنظر أيضا: حراث سمير، "الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريري"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١١، ٢٠١٣، ص ٥٦-٥٧. بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ٢٤٣-٢٥٢.

بعض المعاملات ذات القيمة الصغيرة^١. فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة.

وكنيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع^٢.

بناء على ما تقدم، يظهر جليا اهتمام المقريري بدراسة ظاهرة النقود، وأعطائها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد، وبين أن هناك ضرورة لتقييد عرض النقود في التداول للوصول إلى استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال، وبالتالي يعد المقريري أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضا هو نقدي، يكون من خلال تقييد عرضها، فهو أب النقود.

١ - أسامة سعيد، المرجع السابق، ص ٣٧-٣٩. أنظر أيضا: حراث سمير، المرجع السابق، ص ٥٨.

٢ - بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ٢٦٣-٢٦٨. أنظر أيضا: أسامة سعيد، المرجع السابق، ص ٣٤.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ ١٥

المطلب الأول: المذهب التجاري

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقى الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية .

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الاقتصادي وهو المذهب التجاري (المطلب الأول)، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب أخرى هي المذهب الفيزيوقراطي (المطلب الثاني)، والمذهب الكلاسيكي (المطلب الثالث)، وأخيرا المذهب الاشتراكي (المطلب الرابع).

المطلب الاول: المذهب التجاري

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثراً بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزاً للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغيير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر^١.

قام عدد كبير من التجار بتبني عدة أفكار اقتصادية، والتي أصبحت تسمى بالمذهب التجاري، وجعلت لنفسها بعض المبادئ التي تقوم عليها (الفرع الأول)، رغم أنها انقسمت إلى العديد من المدارس (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي

إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس^٢. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة على الصرف، وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشؤون الداخلية فقد أخذ شكلاً متعنتاً في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في إنجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "هيل" فقد عارض ذلك بشدة

١- بويدار محمد، المرجع السابق، ص ١٠٥-١٠٦. أنظر أيضاً: النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.

٢- الفكر السائد عند التجاريين هو أن البحث الاقتصادي يجب أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة، وهو الغرض من الدراسة عند التجاريين الذين قاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد، بما لديهم من نقود ومعادن نفيسة كالذهب، وإثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة. أنظر: البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٧. النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٣٠.

ورأى أن التدخل في عمل السوق غالبا ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "آدم سميث" بأن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذا الاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات^١.

كانت هذه الإستراتيجية تهدف للقضاء على نفوذ الإقطاعيين، وهذه الفئة التي طالما سيطرت على كافة أشكال النشاط الاقتصادي وربما أعاقته، وفي المقابل لم تكن تبذل أي جهد لحمايته من المخاطر المحدقة به، وهو ما جعل أنصار المذهب التجاري ينادون بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة^٢.

ثانيا: الذهب والفضة منبع الثروة

اعتبر التجار الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق على الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة^٣. ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تبيع للدول الأجنبية سلعا وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري^٤، وهذا سيسمح برفع رصيدها فتصبح في هذه الحالة دائنة للدولة الأخرى ما يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة (معادن نفيسة)، يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحرية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من

١ - أنظر: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٢٢-٥٢٣. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠.
٢ - DELEPLACE Ghislain et LA VIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.

٣ - الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٨. أنظر أيضا: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٨٣-٤٨٤. النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٢٨.

٤ - وفي ذلك يقول "توماس مان": "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنويا أكثر مما نشترى منهم في القيمة". نقلا عن: النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٣٢.

الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإلزامية التي تحصل عليها من التجار^١.

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكثر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال مناجم للذهب والفضة - إذ كانت تحوزها - إلى أقصى درجة، والسبيل الآخر إلى ذلك هو أن تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاد ما فيها من معادن نفسية^٢.

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي إسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، فالمدرسة الإسبانية بزعامة (Olivarez) و(Louis Ortiz)، والتي تسمى المركانتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس^٣.

١ - نتيجة لظهور المستعمرات أصبح الذهب هو مصدر قوة الدولة وهيبتها فإذا وجد الذهب وجد الجيش والقوة وإن زال زالت قوة الدولة وهيبتها وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى أن يطلق عليهم لفظ المعدنيين بدلا من التجاريين والاختلاف بينهم في طريقة تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والوسائل المتبعة في ذلك. أنظر: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ٥٤١.

٢ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ٣٠.

٣ - وقد سنّت الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين تحرم تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، كما عملت على تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة إلى البلاد الأخرى. أنظر: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ٣١. البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٨.

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركنتيلية الصناعية (**Le mercantilisme industriel**)، ومن أبرز مفكريها كولبير (**Colbert**) الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، ف اتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج^١.

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهباً من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري^٢.

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري

١ - أنظر: الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٨-٣٩. النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٤٢. البطرودي تامر، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٣.

DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 24.

٢ - الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٨. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص ١٢٨.

يُعبأ على هذا المذهب أنه ذو توجه شمولي تقتصر نظرتة على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل^١. وإذ المذهب التجاري يهدف أساسا إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاتة ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن^٢.

كما يعتبر الفيزيوقراطيون أن المذهب التجاري هو أصل الأزمات التي تؤثر على البلاد. أولا، هناك أزمة مالية عامة: الدولة مفلسة. لدينا أيضا أزمة سياسية، حرب استمرت لمدة ٧ سنوات، أدت إلى خسارة المستعمرات الأمريكية، وساهمت في زيادة العبء المالي. وأخيرا هناك أزمة زراعية، فالزراعة الفرنسية لا تنتج ما يكفي لإطعام البلاد (المجاعات)^٣.

١ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص ٤٨.

٢ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ٣٢-٣٣.

٣ - Les physiocrates considèrent que les mercantilistes sont à l'origine des crises qui touchent le pays. Il y a d'abord une crise des finances publique : l'Etat est en faillite. On a aussi une crise d'ordre politique, guerre de 7 ans, qui se solde par la perte des colonies américaines, et a contribué à alourdir = davantage les finances. Et pour finir il y a une crise agricole, l'agriculture française ne produit pas suffisamment pour nourrir le pays (famines). Voir : BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992, p. 131.

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والاضمحلال الاقتصادي، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبعيين أو الفيزيوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر (Quesnay François) الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي" ^١، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها ^٢.

وعليه، أصبح من الجدير بالذكر التطرق إلى بعض المبادئ لعدد من المفكرين الذين استخدموا فكرة النظام الطبيعي بشكل أو بآخر (الفرع الأول)، والتي تعرضت بدورها إلى بعض الانتقادات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيوقراطي، كما يلي:

أولاً: النظام الطبيعي

اعتبر الفيزيوقراطيين أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيداً عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وهم

١- البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٤٥. أنظر أيضاً: البطرودي تامر، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٦.

٢- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ١٣٩. أنظر أيضاً: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ٣٦.

القائلون بمبدأ "دع الأمور تجري في أعنتها"^١، لأن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس^٢.

ثانيا: الحرية الفردية

هذا المبدأ يقوم على قاعدة مشهورة لأدم سميث وهي "دعه يعمل دعه يمر" **Laisser faire** «faire Laisser passer»، فأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية. وهذا المذهب يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التدخل في الحياة الاقتصادية^٣. وقد امتاز "أدم سميث" بآراء خاصة به عن الحرية الفردية، وهنا يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

١ - أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.

٢ - أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو انعدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة^٤.

ثالثا: الثروة والنتاج الصافي

الثروة عند الطبيعيون لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج،

^١ - النظام الطبيعي مبني على الحرية يربط منفعة الشخص بمنفعة الجماعة؛ لأنه لا يحتاج في تطبيقه إلا لترك الأمور تجري في أعنتها بدون قيود، فيترك مجال العمل للأفراد واسعاً حراً، وتتعلم الجماعات والقائمون بأمرها طرق السير بمقتضى تلك القوانين. أنظر: محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥. النجار سعيد، المرجع السابق، ص ١١٧.

^٢ - Chez Smith, l'analyse de l'État est intégrée aux mécanismes d'une économie de marché. L'État doit d'abord exercer ses fonctions régaliennes: la défense nationale; la justice et la police. Voir: BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, p. 23.

^٣ - BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Op.ct., p. 45.

^٤ - محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص ٣٢.

وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة^١. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة^٢.

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها^٣:

- بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

- كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرتا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

١- النجار سعيد، المرجع السابق، ص ص ٥٧-٦٠.

٢- الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص ٤٦-٤٩.

٣- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٣٩.

- وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

- كما أن التطورات التي عرفتها أوروبا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي^١.

ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن المدرسة الكلاسيكية (الفرع الأول)، ثم الإشارة بصورة موجزة إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاربيين، ونذكر منهم أمثال: "أدم سميث"، "توماس مالتس" و"جون ستيورتن ميل" و"جون بتيست ساي"، وكانت أولى معاقل بروزه في إنجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد^٢.

سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بين العلماء في كثير من الجزئيات مع الآخرين، إلا أن هذه الأفكار جميعها كانت بمثابة منارة لجميع الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي^٣.

١ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٤١.

٢ - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٥١. أنظر أيضا: البطاروي تامر، المرجع السابق، ص ٧٠. النجار سعيد، المرجع السابق، ص ١١٣ - ١١٤.

٣ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٤١.

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرين الكلاسيكيين بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

أولاً: القوانين الأساسية

أن التصرفات التي يقوم بها الأفراد والمجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية وهو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية مثلاً، ويسمى "آدم سميث" هذه القوانين التي تخضع لها تصرفات الناس باليد الخفية^١. ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحثه على التقدم، وهذه القوة التي تحرك النشاط الاقتصادي لينتظم الاقتصاد ويحدث التشغيل الكامل وتختفي ظاهرة البطالة الإجبارية، بينما في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يختل توازن السوق وتظهر البطالة الإجبارية^٢.

ثانياً: الحرية الاقتصادية

نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية^٣. ويعتبر "آدم سميث" من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية^٤، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "دعه يعمل دعه يمر"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل

^١ - Adam Smith il dit dans la sphère économique la recherche par chacun de son intérêt conduit par le jeu de la main invisible (The Invisible Hand) de la concurrence au bien-être collectif. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.cit., p. 22.

^٢ - محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص ٢٩. أنظر أيضاً: البطرودي تامر، المرجع السابق، ص ٧٣.

^٣ - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 4.

^٤ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص ١١٨.

المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وهو ما يجسد الحرية الاقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام^١.

ثالثا: تقسيم العمل

من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى آدم سميث إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع^٢. فالعمل هو المصدر النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها^٣.

رابعا: التخصص الاقتصادي

يرى "دافيد ريكاردو" أن الدولة يجب أن تتخصص في فرع من فروع الإنتاج، مما يجعلها تتفوق فيه وتحتكره دوليا^٤، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها نسيجاً متماسكا من التحليل الاقتصادي، وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بـ "ريكاردو" قد أثرت في تفكيره وتشكيل آرائه. وبشكل عام، يبدو أن

١ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص ١٩-٢١.

٢ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١. أنظر أيضا: الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٥٩.

٣ - يرى البعض من المفكرين ومنهم "توماس مالتس" و"دافيد ريكاردو" أن العمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان. أنظر: محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

٤ - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 57.

"ريكاردو" كلاسيكي متشائم عندما يتعلق الأمر بآفاق النمو، على عكس الكلاسيكيين الفرنسيين مثل "ساي" و"باستيا" الذين يركزون اهتمامهم على الصناعة الناشئة^١.

زاد هذا المذهب في فرض مبادئه على الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ... الخ.

^١- Au total, Ricardo apparaît comme un classique pessimiste quant aux perspectives de croissance contrairement aux classiques français comme Say et Bastiat qui concentrent leur attention sur l'industrie naissant. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 25.

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

واجه الفكر الاقتصادي العديد من الانتقادات ، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظلهم من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وهذا التيار سمي بالمذهب الاشتراكي^١.

وفي ظل هذه الظروف برزت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، والذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف (الفرع الأول)، والآخر معتدل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

تسمى هذه الفئة الكبيرة بالنظر إلى المطلب الأول الذي رفعتة ألا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، إذ يرى "كارل ماركس" أنه ليس هنالك سبيل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية مادام أن أسباب دائه موجودة وتكمن في وجود النظام الرأسمالي المشار إليه، وعليه يجب القضاء عليه من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية لئتم انتزاع السلطة منهم، وحتى يتمكن العمال من إقامة نظام جديد يمثلون حجر الأساس فيه^٢.

يعود الفضل في نشأة النظام الاشتراكي إلى "كارل ماركس" وأتباعه، الذين دعوا إلى تطبيق الدولة للضمان الاجتماعي لحماية المواطنين من البطالة والمرض وضمان شيخوختهم، كما دعوا إلى

^١ - يقتضي المذهب الاشتراكي إلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضاً أو مصنعا أو منجماً أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز فقط للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضاً لأن هذا الملك لا يضر الآخرين. أنظر: البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٧٧. سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧.

^٢ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٨٧ وما بعدها.

إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال على أن ينتخب هؤلاء العمال رؤسائهم، ويقتصر تدخل الدولة في بداية تأسيس هذه المصانع على تقديم المعونات المادية اللازمة فقط^١.

وبشكل عام كان للتغير الثقافي الذي جد على المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى نهاية التاسع عشر تغيرا هيكليا بالتبعية بمنظومة الوعي المجتمعي للطبقات الكادحة، والذي اتسم بحالة من الاحتقان الثوري ضد حالة البؤس وإرادة للتغيير، والتي أفرزت بدورها ذلك التدفق من تيار الفكر الاشتراكي، وإذا كان الفكر الحر بمثابة ثورة على السياسة الاقتصادية ضد مصالح الطبقات الحاكمة والرأسماليين^٢، فإن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة (البروليتاريا)، حيث رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد فيما لم يتعب في تحصيله.

ولا شك في أن هذا التوجه دفع الرأسماليين لإعادة النظر في كثير من مبادئهم، مستغلين بذلك الانتقادات التي وجهت إليهم، غير أنه لا أحد يشك في أنّ التطرف الذي جاء به ماركس هو الذي قتل نظامه في المهد، نتيجة لرفضه القاطع للملكية الفردية مما شجع الدول التي تبنته، فقامت بمصادرة أملاك الخواص لتكون هذه العملية نقطة بداية لاستبداد الدول الاشتراكية^٣.

١ - البطرولي تامر، المرجع السابق، ص ٨٠.

٢ - المرجع نفسه، ص ٨١-٨٢.

٣ - البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ١٠٢.

الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة

على العكس من التوجه الأول فإنّ أنصار الفكر الجماعي المعتدل وهم كل من سان سيمون وشارل فرونسوا فوريه و روبرت أويينجتجمعهم أرضية مشتركة، هي أنهم لا يبرزون كممثلين لمصالح البروليتاريا (العمال الكادحين)^١. فهم لم يريدوا أن يحزروا ليس طبقة معينة وحدها، بل البشرية جمعاء، فلم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات على هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلاً وإقرار مجانية التعليم وتقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع^٢.

كما نشير في الأخير إلى أن روبرت أوين وشارل فوريه "كان من أبرز الفقهاء الذين وضعوا أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية التشاركية"^٣، والذين تبناوا هذا الرأي ودعوا إلى ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفرادهم، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأميم واستيلاء العمال على الحكم^٤.

١ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٦، ص ٨٩-٩٠.

٢ - البطراوي تامر، المرجع السابق، ص ٨٠.

٣ - تقوم الاشتراكية التعاونية على التعاون الاختياري بين العمال وأصحاب العمل، كإنشاء تعاونيات قائمة على أساس المشاركة الحرة والطوعية للأفراد، من أجل القضاء على المنافسة وسيطرة الأقوياء على الضعفاء. وهذه الاشتراكية تدعو للتعاونيات فقط دون تدخل الدولة لتولى توزيع الإنتاج والتنظيم. أنظر: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، ٢٠١٤، ص ١٠٨.

٤ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٨١-٨٤.

الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها

المبحث الاول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الاول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الاول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

تمهيد

يمكن تعريف النظام بأن مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، والتي تتحكم في سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظلّه إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها فمنذ وجود الإنسان على الأرض وهو يكافح من أجل البقاء فيها وتعميرها، مستعينا في ذلك بكل ما فيها من موارد ومقومات. ولتأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن والأمان وتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي عمل على تطوير أساليب الإنتاج والتبادل، كما حسن من مستوى الأداء الإداري وتبنى السياسات الاقتصادية، واخترع النقود، وأحدث ثروة في عالم الاتصالات والمعلومات .

في هذا المقام سنتحدث عن النظام الرأسمالي على وجه الخصوص (المبحث الأول)، ثم النظام الاشتراكي (المبحث الثاني)، وبين هاذين النظامين يمكن إدراج نظام اقتصادي مختلط، وهو النظام الإسلامي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية (المبحث الثالث).

المبحث الاول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الاول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري النظري لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنة الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل.

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي (المطلب الأول)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (المطلب الثاني).

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنة الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل.

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي (المطلب الأول)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (الفرع الأول)، وكذا مفهومه (الفرع الثاني)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أهم التطورات الفكرية والاقتصادية التي مر بها الفكر الاقتصادي، ببيان ميلاد النظام الرأسمالي (المذهب التجاري أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية) ابتداء من منتصف القرن السادس عشر في أوروبا، والذي انتقل من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى الرأسمالية المالية.

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم^١.

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة^٢.

١ - دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠.

٢ - قامت الرأسمالية في الأصل على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر جليا من خلال امتلاكها القوة ووسط النفوذ والسيطرة، حيث أنها تطورت منتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية فاكتملت أفكار ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية بيد أن هذه الأخيرة ناهضة الدين وتمردت على سلطان الكنيسة أولا وعلى كل قانون أخلاقي لأنها يهتما تحقيق = المنفعة الخاصة

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية^١.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية^٢.

بمفهوم آخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولاً الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى^٣. وبذلك لا يوجد تدخل

إضافة إلى ذلك إن الأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا دوراً بارزاً في تحديد ملامح الرأسمالية. أنظر: جيمس فولنشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٣.

١ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٤٤.

٢ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص ٧٧.

٣ - جيمس فولنشر، المرجع السابق، ص ٤٥.

حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن^١.

الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه

تعتبر معرفة مميزات ومبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أنّ الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته^٢. بناءً على ذلك، يتطلب الأمر البحث عن مميزات أو خصائص النظام الرأسمالي (أولاً)، وتقييم هذا النظام (ثانياً).

أولاً: مميزات النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

(١) - عدم تدخل الحكومة

في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها^٣. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها

١- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ١٠٢.

٢- جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥.

٣- يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بشراوتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال. أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٤٠.

استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها^١. وبصفة عامة يمكن القول أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة، إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع^٢.

٢- الحرية الاقتصادية

تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية^٣.

٣- تحقيق الربح

هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن^٤.

٤- المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج

يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنه ليتمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم

١- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٩٨.

٢- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١١٧.

٣- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٤٠. أنظر أيضا: النجار سعيد، المرجع السابق، ص ١١٨.

٤- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ١٠٤.

عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلا أنه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريد، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة^١.

٥- حماية الملكية الخاصة

في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لآخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية^٢.

٦- نظام السوق والأثمان

في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة^٣، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج^٤.

ثانيا: تقييم النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات - الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء - كما

١ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٧٧.

٢ - أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٣٨. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ٩٦-٩٧.

٣ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ١٠٥-١٠٦.

٤ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٤١-٤٣.

يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي ١:

- ١ - تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وخلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.
- ٢ - سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.
- ٣ - احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافاً.
- ٤ - التقلبات الاقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الراج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي.
- ٥ - الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.
- ٦ - نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

١ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص ١٠٦-١٠٨. أنظر أيضاً: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٣.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي^١. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (الفرع الأول)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما^١:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

^١ - ولعلّو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر، لبنان، ١٩٨١، ص ص ١٨٩ -

١ - مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

٢ - مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

٣ - المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأن كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية^٢.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغييرهما المتزايد باستمرار^٣.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهل على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات

١ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ٣٠٤ وما بعدها.

٢ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٤.

٣ - المرجع نفسه.

التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي^١.

الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق^٢.

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

١- ولعلو فتح الله، المرجع السابق، ص ص ٢٠٠-٢٠٥.

٢- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولاً تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي^١.

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطاً للأخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددتها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى^٢.

وأخيراً يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

١- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ٥-٦. أنظر أيضاً: دويدار محمد، المرجع السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

٢- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص ٢٦١-٢٦٥.

الفرع الثالث: هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الاقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الاقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي (أولاً)، إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (ثانياً).

أولاً: هدف النشاط الاقتصادي

إن الهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإنّ الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجر ومداد خيل الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداد خيل للحصول على السلع اللازمة^١.

فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها^٢.

ثانياً: عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

تقوم النظرية الاقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال^١.

١ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ٥.

٢ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ٢٨٤.

١ - عامل الطبيعة والأرض

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسمى البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية^٢.

٢ - عامل العمل

يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الاقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضاً مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

١ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ٦-٧.

٢ - من المعلوم أن التجاربيين حيدوا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة، أما ابن خلدون فإنه يعتبر الطبيعة عنصراً منتجاً يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية واكتشف قوانين الربح بأنواعه وأكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة، وقد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل إليه ابن خلدون قائلاً: "إن الطبيعة والزراعة تشارك أيضاً في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماماً مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجراً". أنظر: دويدار محمد، المرجع السابق، ص ٢٩٧ وما بعدها.

٣ - عامل رأس المال

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الاقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الاول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

يعد النظام الاشتراكي أهم نظام برز للوجود في الفكر التقليدي، يعرض هذا المبحث أفكار هذا الأخير، وكذا الصراع المرير والميلاد العسير لهذا النظام، ثم مراحل تطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال. فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي .

وفي هذا المبحث نعرض إلى مظاهر تحديد مفهوم هذا النظام (المطلب الأول)، وكذا طريقة الإنتاج التي طبقت هذا النظام الاشتراكي (المطلب الثاني).

المطلب الاول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

تقتضي هذه الدراسة أن نتعرض في هذا المطلب إلى نشأة النظام الاشتراكي (الفرع الأول)، ثم تعريفه، وبيان الخصائص أو المميزات التي اتسم بها هذا النظام (الفرع الثاني)، وأخيراً التعرض إلى المزايا والعيوب التي وجهت إلى هذا النظام (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "كارل مارس" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديين الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية^١.

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج^٢. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما^٣.

١ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ١٠٥.

٢ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص ١٠١.

٣ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٢٥٣-٢٥٤.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية^١.

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع^٢.

الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته

يقوم النظام على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، كما يقوم هذا النظام الاشتراكي على العديد من المميزات. وفي البداية يحتاج النظام الاشتراكي إلى تعريف (أولاً)، ثم الإشارة إلى ما يتميز به من مميزات تختلف عن النظام الرأسمالي (ثانياً).

أولاً: تعريف النظام الاشتراكي

تعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض تعريفات الاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين. فقد جاء الفقيه "موريسون" وقرر أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون طاقة الصناعات الكبيرة

١- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ١٠٩.

٢- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ١٠٦.

والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية وأن تدار طبقا لخطة اقتصادية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي^١. وبمفهوم آخر، فالنظام الاشتراكي يمجّد ملكية الدولة لغالبية عوامل الإنتاج والثروة، ويدار وفقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع، أو أنه نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع^٢.

يمكن في الأخير تعريف الاشتراكية بأنها: "تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع"^٣.

يمتاز هذا التعريف الأخير للاشتراكية بأنه تعريف شامل لكافة العناصر والأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي.

ثانيا: مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. وتتمثل أهمها فيما يلي^٤:

١ - الملكية العامة لوسائل الإنتاج: ليس للملكية الخاصة في النظام الاشتراكي أي وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معا، تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع التي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، والفرد لا يمتلك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق له تملك رأس المال، كالمصنع الذي يقوم فيه بإنتاج السلع التي

١ - المرجع نفسه، ص ١٠٦.

٢ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ١٩٦.

٣ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ١٠٧.

٤ - أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ٤٣. عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص ٩٤.

يطلبها المجتمع، بل الملكية هنا تكون للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

٢- إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج: نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعليها أن تمتلك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسبما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبة.

٣- انعدام الدور الفعال للسعر: إن تحكم الدولة في الاقتصاد له أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع دون أخرى من أجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها.

الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي

على الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي ١:

١- تنجس الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الإنكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.

٢- تعطيل دور القطاع الخاص.

٣- تقليل فرص التنافس بين المنتجين.

٤- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.

٥- غياب نظام حوافر كفاء.

٦ - عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فتك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وتفشت فيه الدكتاتورية، والاستبداد السياسي، الذي أصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعالة، والتجاوب الإيجابي للناس، ولم يبق في نفوسهم سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة^٢.

١ - دويدار أسامة، المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

٢ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٢٠٩.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة^١.

وعليه نتناول الهدف من الإنتاج (الفرع الأول)، ثم التخطيط للتنمية أو ما يسمى الخطة الاقتصادية الاشتراكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى آخر، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية^٢.

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية تالفة للاقتصاد الاشتراكي^٣.

١ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

٢ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ١١.

٣ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ١١.

الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك^١.

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للآزم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى آخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية^٢.

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى آخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

١ - الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

٢ - تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

١- إن وضع وسائل الإنتاج في يد الدولة الاشتراكية يجعل من مهمة التخطيط للتنمية أسهل، كما أنه الطريق الوحيد، فالتخطيط للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا في شروط المجتمع الاشتراكي. أنظر: عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

٢- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ١٤.

٣- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

٤- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدماً إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية^١.

يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها^٢:

أولاً: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.

ثانياً: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

١- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص ٦٠.

٢- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

هو ذلك العلم الذي يتداخل أساسيتين: قوة "السوق" وقوة "الدولة". فإن ميكانيكية الأسعار إذا تركزت بدون أي تدخل، بحسب قوى العرض والطلب، فذلك مجال رجل الاقتصاد في التعامل مع قوى السوق، أما إن تم تخصيص الموارد الاقتصادية دون أي اعتبار لقوى السوق فهذا هو مجال العمل السياسي والدولة المنوطة به، أما من الناحية الواقعية فلا يوجد تحكم كامل لقوى السوق وحدها أو قوى الدولة وحدها في تخصيص الموارد الاقتصادية^١.

وقديما تمت الإشارة للاقتصاد السياسي من قبل العلماء التقليديين مثل آدم سميث على ما يتم تعريفه بأنه علم الاقتصاد اليوم، أما اليوم فيختلف العلماء على تعريفه، فيعرفه علماء مثل بيكر وداونز على أنه تطبيق الاقتصاد المنهجي (أي استخدام النماذج المنطقية) على أنماط السلوك البشري، ويعرفه آخرون باعتباره العلم الذي يُعنى باستخدام نظرية اقتصادية محددة لتفسير السلوك الاجتماعي مثل نظريات العمل الجماعي ونظريات ماركس، وآخرون يستخدمونه للإشارة إلى مجموعة من التساؤلات أو القضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية وأن يستخدم أي منهجية أو وسيلة للإجابة على ذلك، لذا فهو ذلك العلم الذي يتطلب وعيا بالتغيرات الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتفاعلاتها للخروج بصيغة تتواءم وتلك التغيرات.

لذا فهو يبحث عن الكيفية التي تؤثر بها الدولة وعملياتها السياسية على التفاعلات الاقتصادية وكيفية توزيع كلفة وأرباح تلك التفاعلات. ومن الناحية العكسية، فهو يوضح كيفية تأثير التفاعلات الاقتصادية على الرفاه وتوزيعها على القوى السياسية المختلفة على المستوى الداخلي والدولي، لذا فإنه تأثير متبادل ما بين قوى السوق والدولة^٢.

^١ أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

^٢ علي سعيدان وعلي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر،

فمشاكل مثل حاجة الدولة لحماية حدودها وتمسكها بسيادتها كجزء أساسي من تركيبها، في مقابل حاجة السوق للحركة وحرية التنقل لتحقيق مزيد من المبادلات، تثير سجالاتها هو جزء من المناطق التي يهتم بها الاقتصاد السياسي، أي الأشكال المختلفة التي تنتج ولأي سبب تنتج ومدى تأثير قوى السوق أو الدولة في القرار بالنهاية^١.

وبناء عليه فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو ذلك العلم الذي ينظم التوازن ما بين قوى السوق الجامحة سواء كانت استثمارا أجنبيا أو تجارة، التي تريد تفادي القوى السياسية، وما بين ميل الحكومات نحو التقييد والتوجيه لتجعل التفاعلات الاقتصادية لمصلحة الدولة والمجموعات القوية ضمنها.

تهتم الكتابات العلمية بشكل عام بالاقتصاد السياسي الدولي الذي يناقش بشكل أساسي أسباب ونتائج اقتصاد السوق العالمي، العلاقة بين التغير السياسي والاقتصادي، وكيف يؤثر كل منهما على الآخر على المستوى العالمي، وأهمية الاقتصاد العالمي بالنسبة للاقتصادات المحلية^٢.

أيديولوجيات الاقتصاد السياسي

أولا : المنظور الليبرالي^٣:

لقد اتخذت الليبرالية أشكالا متعددة (الكلاسيكية، الكلاسيكية الجديدة، كينزية، نقدية). من الناحية السياسية تختلف تلك النظم ما بين عدم تدخل الدولة لصالح المساواة الاجتماعية وبين تلك التي تشدد على الحرية كحق مطلق للأفراد. ولكن على الجانب الاقتصادي، فإنها تجتمع على احترام آلية السوق في إدارة شؤونه، وأن ذلك هو الحل الأسلم لتحقيق الرفاه الاقتصادي . فتوازن قوى

^١ BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions .la découverte, Paris, 1992.

^٢ .DELEPLACE Ghislain et LA VIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008

^٣ FRIEDRICH Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In:

العرض والطلب الذي يحدده الأفراد في السوق يضمن فوائد لجميع هؤلاء الأفراد؛ لذا فإن تلك النظرية تفترض الرشد المطلق في الأفراد، وشفافية كاملة في المعلومات المتداولة في السوق، وعدم وجود أي عوامل تؤثر على اختياراتهم؛ لذا فلا حاجة لتدخل الدولة إلا في حالة فشل السوق في تحقيق الخير العام لأنهم يحققون رفايتهم بقدر عملهم ومبادلاتهم في السوق؛ لذا فإن الاقتصاد، من منظور ليبرالي، يزيد التفاعلات بشكل عادل بين الدول مما يزيد مساحة التعاون والاتجاه نحو السلام.

ثانيا: المنظور القومي

كذلك اتخذ ذلك المنظور أشكالاً متعددة فتقلب بين (المركنتيلية، الاقتصاد الموجه، الحماية، المدرسة التاريخية الألمانية، وأخيراً الحماية الجديدة). وعلى اختلاف تلك المدارس إلا أن الركن الأساسي الذي تبني عليه مبادئها هو أن للدولة اليد العليا في تنظيم أمنها وبخاصة الاقتصادي والعسكري للحفاظ على مصالحها؛ لذا فالصراع على الموارد وبخاصة الاقتصادية سمة هامة في النظام الدولي بين الدول المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية) للاستحواذ على تلك الموارد لتعزيز قوة دولهم، وبذلك يركز المنظور القومي على الكسب النسبي لكل طرف حسب قوته وليس الكسب المتبادل، ومن ثم يكون التبادل أو التجارة الدولية مدخلا للنزاعات وليس مدخلا للتعاون كما يرى الليبراليون.

ثالثا: المنظور الماركسي

وعلى اختلاف المدارس والمفكرين الماركسيين إلا أنهم أجمعوا على أن التغيير التاريخي وتطور التاريخ مبني على الصراع الطبقي بين الطبقة المتحكمة في الموارد والتي توجه سياسات الدولة لصالحها في مقابل طبقة تابعه منفذة لتلك السياسات، وأن غايتهم تتحقق في مجتمع اشتراكي في توزيعاته الاقتصادية والاجتماعية، عبر دولة تحافظ على ذلك التوازن؛ لذا فإن الماركسيين يعارضون

الرأسمالية باعتبارها تهدف إلى تكديس رؤوس الأموال على حساب الطبقات الأضعف والدول الأضعف مما يولد شعورا باللامساواة يولد الصراعات.

نقد الأيدولوجيات الثلاثة

– المنظور الليبرالي: افتراضه عقلانية الفاعلين الاقتصاديين ووجود سوق منافسة كاملة، وتركيزه على علم الاقتصاد بمفرده كأداة لفهم المجتمع، اعتقاد خاطئ ولا يبني علم اقتصاد سياسي قوي. وكذلك تعامله مع المجتمع كسوق، وليس أي سوق، بل سوق منافسة كاملة، أي يبني افتراضاته على عقلانية الأفراد وعدم وجود حدود سياسية بين الأفراد وعدم تأثير البنى الاجتماعية والثقافية على اختيارات الأفراد، وكذلك عدم اهتمامه بتوزيع الثروات في المجتمعات، كلها أمور تنتقص من تكامل ذلك المنظور^١.

– المنظور القومي: اعتقاده بأن العلاقات الدولية هي مباراة صفرية، أي ما هو ربح لدولة خسارة للأخرى، يغلغ الباب أمام أي نوع من أنواع التعاون. وكذلك تقليله من أهمية السوق في مقابل الدولة، حيث أن زيادة حمائية الدولة قد يؤدي إلى إعاقة اقتصادية. وكذلك قد يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال في يد الطبقات المهيمنة على الدولة دون غيرها.

– المنظور الماركسي: يتميز الاتجاه الماركسي بأنه لا يتجاهل توزيع الثروات مثل الاتجاه الليبرالي، ولا يركز على توزيع الثروات على المستوى الدولي فقط كالكوميين، إلا أن خطأهم الأساسي في كونهم يعزون كل الصراعات السياسية إلى أسباب اقتصادية كالحاجة للتوسع لتحقيق تراكم وتوسيع لرأس المال، وهذا صحيح جزئياً، ولكنه ليس السبب الأوحده، فهناك أسباب أخرى سياسية أو دينية أو عرقية تؤجج الصراعات بالإضافة للعامل الاقتصادي^٢.

^١ GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012

^٢ M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15

ونج عن تلك المنظورات الثلاثة، ثلاث نظريات جديدة تدور في فلك تلك الأيدولوجيات، هي: نظرية "الاقتصاد المزدوج" المستقاة من المنظور الليبرالي التي ترى أن نشأة السوق هي نتيجة للرغبة العالمية في تحقيق أعلى قدر من الثروة؛ ونظرية "الاستقرار المهيمن" المستقاة من المنظور الواقعي القومي التي تفسر حركة السوق على أساس تابعيتها للقوى الليبرالية المسيطرة أو وفقا لمصالح تلك القوى؛ ونظرية "النظام العالمي الحديث" المستقاة من الماركسية، وتعتبر السوق أداة استغلال اقتصادي من الدول المتقدمة للدول الأقل نمواً^١.

وتلك الأيدولوجيات هي الحاكمة بشكل أساسي لعلم الاقتصاد السياسي سواء في مجال النظم المقارنة أو العلاقات الدولية؛ ومنها نبع بشكل متميز الدراسات الخاصة بالتنمية والتحديث التي استخدمت مدخل الاقتصاد السياسي بشكل أساسي في تفسيراتها^٢.

ففي الثمانينات تم استخدام مفهوم الاقتصاد السياسي في تلك الأدبيات بكثرة لتوضيح علاقات التبعية الحديثة، وليست التبعية الاستعمارية بشكلها التقليدي، فأكدت على أن إدارة الموارد الاقتصادية بالشكل الرأسمالي يرسخ لتبعية الدول الأقل حظاً للدول الأكثر تقدماً مستخدمة في ذلك أدوات مختلفة مثل الاستثمار الأجنبي سواء من الشركات متعددة الجنسيات أو عن طريق الاتفاقيات الدولية التابعة للمنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى التابعة لتلك الدول الرأسمالية المهيمنة، وكذلك استخدمت ذلك المفهوم في تفسير السياسات الحمائية للدول الأقل حظاً وكيف تقوم بتنفيذ تلك السياسات للهيمنة على الناتج المحلي لصالحها فقط مستخدمة سيطرة مؤسسات مثل الجيش والشرطة لأنه الأكثر قدرة على ممارسة العنف المنظم وعلى تنفيذ تلك السياسات، وبذلك وضحت وفقاً لذلك المفهوم آنذاك التوزيع الطبقي للدول القومية الحديثة التي تم تأسيسها بعد موجات التحرر الوطني، وفسرت على الجانب الآخر الدول التي اتبعت دون وضع أي سياسات حمائية قواعد الدول الرأسمالية فوضحت الطبقات التي سهلت ذلك وما هي خصائصها وكيفية تسييرها لأموالها لتنفيذ تلك السياسات وعملها على تعظيم منفعتها سواء باستخدامها للضرائب أو المؤسسات السيادية لتمير

^١ DIETERLEN Pierre. Barre (Raymond) - Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; <https://www.persee.fr/doc/reco> .((Consulter le: 29-04-2020

^٢ MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159

مصالحها؛ ووفقاً لتلك الدراسات وضحت أيضا أساليب تدخل الدول الكبرى في مصائر الدول الأقل حظا لإيقاف تلك السياسات الحمائية بعمل انقلابات عسكرية أو ثورات أو غيره عن طريق شركاتها الكبرى^١.

بعد ذلك العرض العام لمفهوم الاقتصاد السياسي والمدارس التي تناولته والدراسات التي بنت عليه افتراضاتها، واستخدامه كمدخل لتفسير العلاقات بين الدول، نلاحظ أنه على الرغم من أهمية الاقتصاد السياسي كعلم إلا أنه يلاحظ أنه لم يتم التركيز على بناء دراسات أو تفسيرات بشكل قوى للاقتصاد السياسي على المستوى المحلي بين الجماعات المختلفة في الدولة، وكيف تكون العلاقات الاقتصادية والسياسية مدخلا أساسيا في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فهم الاقتصاديون والمؤرخون دور السياسة المُهم في التنمية الاقتصادية وتطور الدول، ولكن المحللين يختلفون اختلافاً كبيراً في مدى الوعي والغرض والاختيار والتداول والتصميم الذي ينسبونه إلى السلوك البشري، ويمكن للبشر أن يستجيبوا للحوافز التي يجهلونها تماماً والتي لا يمكنهم التأثير فيها، وهذا هو المحور الرئيسي في تشكل الاقتصاد الذي يؤثر على تطور الدول.

يُطرح تساؤل دائم عن استطاعة البشر تصميم أنظمة اقتصادية مُناسبة لهم، وإلى أي مدى يتأثر رأس المال والاقتصاد بالتأثيرات البشرية، فمنذ القدم كانت حاجة البشر ماسة لتعلم التكنولوجيا الغذائية والزراعية لرفد الاقتصاد، ومع التطور الحضاري والثقافي توزعت هذه الاحتياجات، وأخذت المجتمعات خطوات للتقدم باقتصاد صلب، وهذا ما أدى لتطور الدول، وظهور الكثير من الحضارات.^٢

الاقتصاد السياسي وتطور الدول يُعرّف الاقتصاد السياسي بأنه أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يركز على العلاقات المتبادلة بين الأفراد والحكومات والسياسات العامة بينهما، ويدرس علماء الاقتصاد السياسي كيف تعمل النظريات الاقتصادية مثل الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية في العالم الحقيقي.

^١ عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة ٢، ٢٠١٦، ص ٨٩-٩٠.

^٢ بويلي سكيته، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقرئزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٥، ص ١٠٧.

كما تُعدُّ أي نظرية اقتصادية كمنهجية تُستخدم لتوجيه الموارد المحدودة لإفادة أكبر عدد من الأفراد، وبمعنى أوسع؛ كان الاقتصاد السياسي مصطلحًا شائعًا يستخدم في المجال الذي نسميه الآن علم الاقتصاد، وفي أوائل القرن العشرين حلت الأساليب الإحصائية الصارمة لتحليل العوامل الاقتصادية محل اقتصاديات المدى القصير.

تعتبر دراسة كيفية ظهور النظريات الاقتصادية مثل الرأسمالية أو الشيوعية في العالم الحقيقي هي مجال الاقتصاد السياسي، ويحاول الأشخاص الذين يدرسون الاقتصاد السياسي فهم كيفية تأثير التاريخ والثقافة والعادات على النظم الاقتصادية، ويدرس الاقتصاد السياسي العالمي كيف تشكلت القوى السياسية والاقتصادية العالمية^١

تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد السياسي والتطور أثرت جائحة COVID-19 بشكل كبير وواضح على التطور الاقتصادي العالمي، وبرغم التحذيرات الكثيرة التي أطلقها العلماء بمواجهة الاقتصاد لصعوبات كبيرة إن ظهر وباء عالمي، إلا أن السياسيين وجدوا صعوبة في تصديق هذا الأمر، واستثمار الأموال في معالجة الاحتمالات المستقبلية لوباء عالمي. استمرت الاستجابات السياسية للتخفيف من انتشار الوباء العالمي في جميع أنحاء العالم، وضغطت الحكومات وأصحاب المصالح التجارية لخلق استثناءات لمواجهة الخطر الاقتصادي العالمي، ورغم ذلك اجتاح الوباء العالم وأثر على الاقتصاد بشكل كبير، واحتاجت مناطق ودول كثيرة لإعانات كبيرة، ولحصولهم على عمليات إنقاذ، ومساعدات كبيرة.^٢

^١ قبائلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

^٢ ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 (May 2010 (Consulter le: 14/05/2020

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الاول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته.

وانطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة .

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلاً شرعياً من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلاً محاسبياً يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أُنْمُوا

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

قبل التطرق إلى مميزات الاقتصاد الإسلامي (ثانياً)، لا بد من المرور على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (أولاً). والملاحظ أن تعاريف علم الاقتصاد قد تكاثرت حتى بات من الصعب على أي باحث حصرها.

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعاً لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يركز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعني أيضاً بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة^١.

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته^٢. أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية^٣.

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالإقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما

١- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١١٩.

٢- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ٢٠٠٩، ص ١٨.

٣- أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ١١.

تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة ١.

ثانيا: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما ٢:

١ - مراعاة القيم

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

٢ - مرحلة العمل الاقتصادي

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيًا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

١ - السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣.

٢ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢٠.

الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة^١، وبناء على ذلك يبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة^٢.

١ - القواعد الثابتة: وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

١ - ترتكز قواعد الاقتصاد الإسلامي من القرآن الكريم، والتي تتمحور في ثلاث اتجاهات هي: - التوجيه والإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق وعدم الإسراف والعمل، والابتعاد عن بعض السلوك المشين. - تأكيد حقائق ثابتة، وربط الظواهر ببعضها، كوصف العلاقة بين النمو والربا، والعلاقة بين المترفين والفساد. - تشريعي يربط بالحلال والحرام لتحقيق مصلحة العباد، = كتحريم الربا وبعض أنواع البيوع. أنظر: قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ١٥٧.

٢ - لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٥. الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣-١٩. عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ١٩-٢٠. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩. دويدار أسامة، المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٨.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبياً، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

٢- القواعد المتغيرة: وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للشوابة، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصاداً وضعياً، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع أعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام^١. ومن هنا سنتطرق إلى الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني)، وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال (الفرع الثالث).

١ - الاعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، ولا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص ٥٨.

الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان ١:

أولا: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيادا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمر، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات ٢.

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله

١- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

٢- ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرم شيئا عليهم إلا عوضهم خيرا منه، مما يسد مسده ويغني عنه، فحرم عليهم الربا وعوضهم بالتجارة الربحية. وحرم عليهم القمار، وأعضاءهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين، بالخيل والإبل وحرم عليهم الحرير، وأعضاءهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن. أنظر: السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٦٣. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص ١٥. التبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

صلى عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، فأى إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه ١.

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونها لن يكون لها معنى أو وجود.

ثانيا: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا ٢. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

- أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.
- ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.
- ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي ٣:

- ١- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.
- ٢- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.
- ٣- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

١- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٨٧.

٢- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ١٨.

٣- النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص ٦٨.

٤ - أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: "إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها" ١.

الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرتة إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرتة إلى العيش والرفاهية ٢.

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية ٣، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر

١ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص ٦٧.

٢ - النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص ٦٠.

٣ - المرونة في علم الاقتصاد تمثل مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر، أي قياس كيف أن تغيير متغير اقتصادي واحد سيؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية.

الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى ١.

الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" ٢. ويقول أيضا: "إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا" ٣، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" ٤.

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة" ٥، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة ٦. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية ٧، فقال جل جلاله: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا" ٨.

١- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ١٨.

٢- سورة الإسراء، الآية ٢٦.

٣- سورة الإسراء، الآية ٢٨.

٤- سورة الفرقان، الآية ٦٧.

٥- سورة البقرة، الآية ٤٣.

٦- أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٦٦. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ١١٠-١١١.

٧- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٧٩ وما بعدها.

٨- سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالآتي ١:

الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة ٢.

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ٣.

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمسارا يبيعه له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس ٤.

١- أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٦-٢٨. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٣٧.

٢- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٦.

٣- أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ٤١. عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص ١٤١.

٤- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٦.

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما ١. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته ٢.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام ٣.

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً ومتفقاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءاً للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة ٤. كما حرم

١ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص ٥٧.

٢ - إن الملكية الفردية أو الخاصة لا تتفق مع غريزة الإنسان في التملك فحسب بل هي استجابة طبيعية ومعقولة لما فطر عليه من حب التملك وحب المال، والذي أقره القرآن الكريم في قوله سبحانه عز وجل: "وتحبون المال حبا جما"، سورة الفجر، الآية ٣٠. وكذلك قوله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما كسبن"، سورة النساء، الآية ٣٢.

٣ - عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص ١٤٠. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٣١. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٤٠.

٤ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٧.

الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر ١، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية ٢.

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.
- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.
- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ ٣.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

- ١- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.
- ٢- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.
- ٣- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.
- ٤- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

١- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

٢- اتفقت كلمة الكنيسة على تحريم الربا تحريما قاطعا مبنيا على نصوص كثيرة من العهد القديم والجديد، يقول إسكوبار: "إن من يقول إن الربا ليس بمعصية يُعد ملحدا خارجا عن الدين". ويقول الأب بوي: "إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم".

٣- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٤٠.

٤- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٨.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيد بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية ١.

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال ٢. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها ٣:

- ١ - الزكاة لسد حاجات المعوزين.
- ٢ - إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
- ٣ - الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
- ٤ - النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
- ٥ - شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشياً مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما ٤:

أ - التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح

١ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٣. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٤١.

٢ - السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص ٣٨-٣٩. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٨.

٣ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

٤ - علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص ١٩. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.

العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

ب- إزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

النتائج

استناداً إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية :

١ - الإطار المعاصر يتحدث الاقتصاد السياسي عن النهج والأسس المختلفة التي تعطي نتائج أكثر فائدة

٢ - معرفة التصنيفات المرتبطة بتعريف ودراسة الاقتصاد والسلوكيات الأخرى ذات الصلة

٣ - التعرف على علم الاجتماع الذي هدف إلى دراسة العلاقات الاجتماعية البشرية والمؤسسات لفهم كيفية تشكل العمل الإنساني والوعي من خلال الهياكل الثقافية والاجتماعية المحيطة بهما.

٤ - أدراك دور علم الاقتصاد: المعنيّ بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات ودراسة طرق اتخاذ الأفراد والشركات والحكومات والدول اختيارات حول تخصيص الموارد لتلبية احتياجاتهم.

٥ - التعرف على العلوم السياسية: وهي منهجية للحكم من خلال تطبيق أساليب التحليل التجريبية والعلمية بشكل عام كما هو محدد ومدروس، ودراسة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

٦ - إن المبادئ النظرية للعلاقات الدولية من خلال دراسة القضايا الشعبية في السياسة والاقتصاد العالميين، هو ما يُدعى الاقتصاد السياسي الدولي، المعروف أيضاً باسم IPE ، وهو أيضاً نظام يبحث في العلوم السياسية الذي يقدم عدسة مفاهيمية للمساعدة في تحليل القضايا المعاصرة من كلا الجانبين السياسي والاقتصادي للدول.

٧ - يبحث الاقتصاد السياسي الدولي في محركات العولمة السوقية والعوامل التي تشكل تدفق التجارة والاستثمار والبيئة، وعلى وجه التحديد ما يعوق التوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن تغير المناخ

٨ - كما يشير إما إلى الاقتصاد أو الانضباط الأكاديمي متعدد التخصصات الذي يحلل الاقتصاد والعلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنها قد تعتمد أيضاً على عدد قليل من المدارس الأكاديمية الأخرى المتميزة في هذا المجال، لا سيما العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ والدراسات الثقافية، إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجالات الاقتصاد الكلي والأعمال التجارية الدولية والتنمية الدولية واقتصاديات التنمية، كما أن دراسة الاقتصاد السياسي الدولي تؤدي إلى فهم كيفية عمل العالم

سياسياً واقتصادياً، ويقود إلى تعليم العلاقات الدولية الشاملة، ومعرفة النزاعات الإقليمية والديمقراطية والنمو الاقتصادي والأمن القومي وما إلى ذلك.

٩ - يهدف الاقتصاد السياسي الجديد إلى إنشاء منتدى للعمل يجمع بين اتساع الرؤية التي ميزت الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في القرن التاسع عشر مع التقدم التحليلي للعلم الاجتماعي في القرن العشرين، ويسعى إلى تمثيل أرض الاقتصاد السياسي

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يقدم الباحث التوصيات التالية :

- ١ - ضرورة أن يعتمد النجاح الأسري والازدهار المعيشي على كفاءة الاقتصاد أو بعبارة أخرى على كيفية إستخدام رأس المال بالطريقة المناسبة
- ٢ - ضرورة ان تكون الدولة الناجحة اقتصادياً ذات مردود اقتصادي عالٍ بحيث أنه لا يوجد لديها عجز اقتصادي مما يساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، وفي هذا المقال سيتم الحديث عن أهم مقومات الاقتصاد المحلي والعالمي.
- ٣ - ضرورة تعريف الاقتصاد الكلي بأنه الفرع الرئيس للاقتصاد والذي يختص بدراسة السلوك الكلي للاقتصاد، وفي الاقتصاد الكلي يتم دراسة مجموعة متنوعة من الظواهر الاقتصادية وهي التدفق الإجمالي للإستثمار وحجم العمالة الإجمالي والتضخم ومعدلات النمو.
- ٤ - ضرورة تعريف الاقتصاد الجزئي بأنه مجال اقتصادي متخصص للتعامل مع السلوكيات الاقتصادية الفردية مثل المستهلكين، والتجار والمزارعين والشركات المتخصصة بالأعمال والعمالة البشرية والإنتاجية.
- ٥ - يعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من المقومات والمؤشرات الاقتصادية والتي توضح بالتفصيل الأداء الاقتصادي للدولة في مجال معين، ويكون لهذه المقومات والمؤشرات تأثير كبير على الأسهم المالية والدخل الثابت والاقتصاد العام
- ٦ - ضرورة التعرف على أهمية الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الاقتصادي الإجمالي والذي يطلق عليه بالإنجليزية **GDP** ، من أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة، حيث يشمل القيم والتكاليف السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الدولة خلال فترة زمنية محددة، حيث يركز العديد من المستثمرين والمحللين الاقتصاديين على التقارير المتعلقة بالناتج المحلي لسوق الأوراق المالية.
- ٧ - ضرورة التعرف على مؤشر الأسعار للمستهلك: تعتبر زيادة الأسعار من أهم علامات التضخم الاقتصادي الدولي والمحلي والذي يساهم في إنخفاض قيمة العملة الأساسية للدولة، وذلك من خلال الركود الاقتصادي الناشئ من عدم قدرة الأفراد على شراء السلع.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

١- القرآن الكريم

٢- الكتب

- ١- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- ٢- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ٣- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- ٤- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١.
- ٥- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٣.
- ٦- الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
- ٧- _____، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٨- البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأزرية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
- ٩- النبھاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٠- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، ٢٠٠٢.
- ١١- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- ١٢- الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤.
- ١٣- النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ١٤- أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965.

- ١٥- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.
- ١٦- إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٧- بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠.
- 18- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٣.
- ١٩- جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٢٠- جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١،
- ٢١- جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٧.
- ٢٢- خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٢٢.
- ٢٣- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، ٢٠٠١.
- ٢٤- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- ٢٥- دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٠.
- ٢٦- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٥-٢٦.
- ٢٧- زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٢٨- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٢٩- ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ٢٠٠٤.
- ٣٠- سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٣١- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٩٣.

- ٣٢- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- ٣٣- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣،
- ٣٤- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ٢٠٠٩.
- ٣٥- عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٣٦- علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٦.
- ٣٧- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
- ٣٨- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، ٢٠١٤.
- ٣٩- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٤٠- كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠.
- ٤١- لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣.
- ٤٢- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- ٤٣- محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١.
- ٤٤- محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٩.
- ٤٥- محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- ٤٦- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١.
- ٤٧- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، ١٩٨٤.

- ٤٨ - محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظم الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٤٩ - محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧.
- ٥٠ - مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٥١ - معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥.
- ٥٢ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٥٣ - قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.
- ٥٤ - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، ١٩٩٩.
- ٥٥ - وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- ٥٦ - ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداد للنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨١.
- ٥٧ - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.

٣- / الرسائل الجامعية

- ١ - بويلي سكيننة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٥، ص ١٠٧.
- ٢ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة، ٢٠١٦، ص ٨٩-٩٠.
- ٣ - قبائلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

٤- / المقالات

- ١ - أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريري: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص ٣٣-٣٤.
- ٢ - أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، مقال منشور على الموقع: <https://www.academia.edu/> (DOC) | Ashraf Mansour - Academia.edu. (Consulter le: 11/05/2020).
- ٣ - جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، ص ص ١٤٣-١٦٦، منشور في الموقع:

(Consulter le: <https://iasj.net/iasj?func=article&aId=62881>

09/05/2020).

٤ - حراث سمير، "الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقرزي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١١، ٢٠١٣، ص ٥٦-٥٧.

٥ - حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ص ٦٥-١٢٢.

٦ - عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ١٣، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص ص ٧-٦٣.

٧ - طرطار أحمد، "بعض آراء المقرزي الاقتصادية والوقائع المواقبة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ص ١٩٥-١٩٦.

٨ - قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠.

٩ - هايل عبد المولى طشطوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، منتدى الفقه الإسلامي، دبي، ٢٠١٥، ص ص ١-٣٠. متوفر على الموقع التالي:

<file:///C:/Users/HACEN/AppData/Local/Temp/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D9%81%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84.pdf>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: ١٨ جويلية ٢٠٢١).

٥- الوثائق

١- لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة، ٢٠١٧-٢٠١٨. متوفر على الموقع التالي:

<http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/8746/1/%D9%85%D8%B>

[7%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%20%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%82%20%D8%AD%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf](file:///C:/Users/HACEN/AppData/Local/Temp/file.pdf)

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: ١٠ أوت ٢٠٢١).

٢- شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، السنة الجامعية ٢٠١٧-٢٠١٨. متوفر على الموقع التالي:

<file:///C:/Users/HACEN/AppData/Local/Temp/file.pdf>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: ١٨ أوت ٢٠٢١).

٣- علي سعيدان وعلي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٦.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- Ouvrages:

- ١- BERAUD Alain et FACCCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992.
- 2- BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009.
- 3- COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975.
- 4- DELAPLACE Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4^e édition, Dunod, Paris, 2013.

- 5- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008.
- 6- DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991.
- 7- FRIEDRICH Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In: https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie__des_privateigentums_und_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021).
- 8- GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012.
- 9- KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, 4^{eme} éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999.
- 10- M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15.
- 11- [OLIVIER Pétré-Grenouilleau](#), Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.
- 12- SAVY Robert, Droit public économique ,2^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 1977.
- 13- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

II- Articles:

1- ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259>

[Submitted on 12 May 2010](#) (Consulter le: 14/05/2020).

2- DIETERLEN Pierre. Barre (Raymond) - Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678;

<https://www.persee.fr/doc/reco> (Consulter le: 29-04-2020).

3- MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp.

135-159.